مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.767

12 June 1997
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة والستين بعد السبعمائة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،
يوم الخميس، ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيدة ديالو (السنغال)

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): الآن تفتتح الجلسة العامة ٧٦٧ لمؤتمر نزع السلاح.

لدي في قائمة المتكلمين لهذا اليوم إسم وزير الدولة، سعادة السيد مصطفى نياسي، وزير حكومتي للشؤون الخارجية، وممثلا فنلندا والمكسيك.

اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، بأن أرحب ترحيبا حارا في مؤتمر نزع السلاح بوزير الدولة ووزير حكومتي للشؤون الخارجية. إنه ليشرفني أن أستقبل وزيري في الوقت الذي تتسلم فيه السنغال الرئاسة من جديد. لقد شغل السيد مصطفى نياسي بصفات مختلفة أرفع المناصب الحكومية على مدى الأعوام الـ ٢٥ الماضية، كما اشترك في وضع وتطبيق السياسة الخارجية السنغالية عن كثب. وأود، بالتالي، أن أعرب له عن جزيل الشكر لقبوله حضور المؤتمر وعرض وجهات نظر الحكومة السنغالية بخصوص المسائل المطروحة علينا، وأن أبين له ما أشعر به من فخر لوجوده في هذا الحفل اليوم.

وأود، بعد انتهاء قائمة المتكلمين، أن أعرض للبت على مؤتمر نزع السلاح الطلب الذي قدمته كوت ديفوار للاشتراك بصفة مراقب في أعمالنا لعام ١٩٩٧. وأود بعد الحصول على موافقتكم دعوة المؤتمر إلى البت في هذا الطلب دون أن ينظر فيه أولا في جلسة غير رسمية. الكلمة الآن لسعادة السيد مصطفى نياسي، وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية، فليتفضل.

السيد مصطفى نياسي (السنغال) (الكلمة بالفرنسية): إنه ليسعدني بصفة خاصة أن أكون موجودا أمامكم اليوم في جنيف لأعرب لكم عن الاهتمام البالغ الذي يعلقه بلدي، السنغال، على الأعمال التي يضطلع بها مؤتمر نزع السلاح. ولكن اسمحي لي سيادة الرئيسة، بأن أعرب لكم، قبل كل شيء، عن تقديري للجدارة التي أبديتموها في تصريف الأعمال خلال هذه الفترة من المؤتمر، ويسعدني أكثر أن أقول ذلك لأنه قلما يوجه هذا الكلام إلى امرأة - وما أطول الزمن منذ أن التقينا في المدرسة على مقاعد الصف السادس، وكنتم، حتى في ذاك الحين، تتميزون بخصال بانت في جديتكم ودقتكم وفي القيم الأخلاقية التي كانت أسرتكم تلقنكم إياها في تلك المرحلة المبكرة من حياتكم، ما كنت لأفترض حينذاك أننا سنلتقي هنا ثانية كما التقينا قبل بضع عشرات من السنوات جنبا إلى جنب، على نفس المقعد، في نفس الصف، وفي نفس المدرسة عندما كان عمرنا لا يتجاوز ١١ سنة، لكي أهنئكم، وأحيي هنا مرة أخرى ما حققتموه من إنجازات في ميدان الدبلوماسية في بلدكم، كمسؤولة إدارية مرموقة عرفت بجدارتها على الصعيد الدولي. لما أشأ المضي قدما قبل أن أحييكم هنا رسميا بهذه الكلمات لأن تلك هي مشيئة الله الذي أتاح لنا هذه الفرصة اليوم لبيان كل ذلك أمام زملائكم.

لقد جئت لأقدم لكم رسالة بلدي السنغال الذي عرفتم عنه تمسكه بالسلم عن طريق الحوار والمشاورة. وهو بلد بنى سياسته الخارجية على أساس المبدأ السامي الذي يقضي بإقامة علاقات ودية وأخوية مع جميع الدول في العالم بدون أي استثناء بدءا بدول منطقته دون الاقليمية وبدول قارته الأم إفريقيا؛ كما أنه بلد طرف في جميع المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في ميدان نزع السلاح؛ وهو، أخيرا، السنغال، البلد الذي لا يرغب في حيازة أسلحة التدمير الشامل ولا يطمح إلى ذلك؛ وهو بلد دأب زعماؤه دائما - وعلى رأسهم سيادة رئيس الجمهورية، السيد عبدو ضيوف، على الحث بعزم على تحويل موارد ضخمة مكرسة لشراء أسلحة ما انفكت تزداد تطورا، وللأسف تكلفة أيضا، لتكريسها لأغراض إنمائية

ولتحقيق الرفاه والتقدم للبشرية جمعاء. ولا يمكن لهذا البلد إلا أن يكون حريصا على رسالة مثل رسالتكم تمثل بسمو بلادكم على الصعيد الدبلوماسي، فهذه الرسالة هي في نهاية المطاف رسالة سلم ورسالة ترمي إلى تعزيز عالم يسوده الأمن والاستقرار.

فقد مضى بالفعل، أكثر من نصف قرن - كان ذلك في عام ١٩٥٢ - على تأسيس هيئة نزع السلاح التي أصبحت فيما بعد لجنة نزع السلاح ثم مؤتمر نزع السلاح. ويسعى هذا المحفل الذي هو محفلكم، جاهدا، منذ ذاك الحين، بحكمة بالغة بل، وذلك جدير بالاعتراف، بفعالية كبيرة، للبحث عنه والتماس أكثر السبل والوسائل ملاءمة للحد من سباق التسلح في جميع أرجاء العالم ولايجاد هذه السبل والوسائل وتطبيقها. وجدير بالذكر والثناء أن هذه الجهود قد أسفرت عن نتائج ايجابية في أكثر من جانب. هذا هو المنظور الذي تمكن محفلكم من خلاله من تأسيس نظام فعال لعدم انتشار الأسلحة النووية بوضعه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في وقت يرجع إلى عام ١٩٦٨. ولقد تم قبل سنتين، في شهر أيار/مايو ١٩٩٥، تمديد هذه المعاهدة لأجل غير مسمى. وكانت السنغال، كما تعلمون، من بين أوائل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الموقعة على هذه المعاهدة. كذلك كانت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي طلب مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة الموافقة عليها في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في نيويورك، معلما آخر على الطريق إلى تحقيق غرض عزيز علينا جميعا: ألا وهو الوقف الكامل لسباق التسلح النووي.

لقد تمكن المؤتمر في ميدان أسلحة التدمير الشامل من إحراز تقدم ملموس بحثّ المجتمع العالمي على اعتماد صكوك قانونية بهدف إزالة فئات كاملة من الأسلحة كالأسلحة البيولوجية وكما حصل مؤخرا الأسلحة الكيميائية من جميع الفئات. ونحن نعرف أن إبرام هذه الاتفاقات تطلب سنوات بل وعقودا من المفاوضات السرية الشاقة، هذا ما يبرهن أن مهمتكم هي في الوقت نفسه وحتى يومنا هذا مهمة معقدة صعبة، ولكنها مفيدة بل وحيوية لتحقيق الأمن في العالم. والسنغال، لأنها تدرك أهمية هذه المهمة وتشترك في كل ما يعزز أمننا الجماعي، تعرب منذ عدة سنوات عن رغبتها في الانضمام إلى عضوية مؤتمر نزع السلاح. واليوم يجب علينا أن نحتفل جميعا سويا بقبول هذا الطلب أخيرا. ولا يسعني إلا أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب لكم جميعا عن تقديرنا العميق في هذا الصدد.

لقد انضم بلدنا إلى هذا المحفل المهيب في وقت أصبحت فيه الحرب الباردة صرحا من الماضي وفي وقت يبدو فيه وكأن المواجهة تراجعت لتترك المجال لمزيد من التعاون والتفاهم. وقد أدى ذلك إلى تخفيض كبير في ترسانات الأسلحة الموجودة لدى الدول العسكرية الكبرى، مما جعل شبح الحرب النووية يبتعد أكثر فأكثر. ولكن أسلحة التدمير الشامل ما زالت تشكل تهديدا حقيقيا أقوى من ذي قبل. وهذا أمر لا يمكن لأحد نكرانه؛ فخطر انتشار هذه الأسلحة ما زال قائما. ذلك فضلا عن أن الاتجار بالمواد النووية يجعل احتمال استخدام تلك المواد لأغراض إرهابية أكبر فأكبر للأسف. ويستمر، في الوقت نفسه على الصعيد العالمي انتشار الأسلحة التقليدية نتيجة استمرار المنازعات المحلية والاقليمية في مختلف القارات. وهذا يعني أن مؤتمر نزع السلاح سيضطر إلى الاضطلاع بأعمال جديدة بأهمية تلك التي أنجزها من قبل بشجاعة وتصميم.

وأود أن أخص بالذكر في جملة هذه الأعمال مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. وأنتم تعرفون جـُلّ المعرفة ما تلحقه تلك الألغام من أضرار كل يوم وفي كل مكان في جميع أرجاء العالم. كما تعرفون أن هذه الأسلحة تلحق الأضرار بدون تمييز وتسيء على وجه الخصوص إلى سلامة المدنيين الأبرياء البدنية، وبينهم

العديد من الأطفال. ونعتقد من جهتنا أن الأوان قد حان للقضاء أخيرا على تلك الآفة. ونعرب تمسكا بهذا الاعتقاد عن تأييدنا التام لعملية أوتاوا المكرسة لازالة تلك الأسلحة. فقارتنا، افريقيا، تعاني أكثر من أي قارة أخرى من انتشار تلك الأسلحة. ولقد تجسد انشغالنا بهذا الأمر مؤخرا في الاجتماع المعقود على الصعيد الافريقي في جنوب افريقيا في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيار/مايو ١٩٩٧. وقد تم في هذا الاجتماع تقديم عدد من التوصيات. ونحن نعلم أن هذه المسألة لم تدرج صراحة في جدول الأعمال الذي اعتمدتموه لهذه الدورة؛ ولكننا نعلم أيضا أن العديد من الأصوات ارتفع في هذا المحفل ليسترعي الانتباه إلى هذه المسألة ويعرب عن رغبته في أن ينشئ مؤتمر نزع السلاح آلية ملائمة للنظر فيها على النحو الواجب، مثلا بتعيين منسق خاص معني بمسألة الألغام البرية. والمهم أن يتناول هذا المؤتمر هذه المسألة وأن يساعدنا على حلها باسم جميع الضحايا الذين تضرروا أو يحتمل أن يتضرروا من جراء هذه الأسلحة - أسلحة التدمير الشامل وأسلحة الارهاب.

لقد قلت في بداية هذه الجلسة إنه سبق لمؤتمر نزع السلاح أن حقق انجازات مشجعة جديرة بالثناء بهدف وقف سباق التسلح النووي. ولكن ما زال يتعين عمل الكثير لبلوغ هدف نزع السلاح النووي العام والكامل. هذا ما يتبين صراحة من خلال جدول الأعمال المعتمد لهذه الدورة إذ إن أربعا من المسائل السبع الأساسية المدرجة فيه تتعلق، بصفة عامة، مباشرة أو غير مباشرة بهذه الأسلحة النووية. لذا ينبغي أن تستمر عملية نزع السلاح النووي. وقد تم، بكل جلاء، تحقيق تقدم ملموس على الصعيد الثنائي الأطراف بإبرام معاهدتين ستارت ١ وستارت ٢. ذلك بالاضافة إلى ما اتخذته الدول الحائزة للأسلحة النووية فرادى من تدابير هامة في هذا المجال. فينبغي أن تشجع هذه الدول على مواصلة هذا الجهد. ونحن نحيي بالتالي الجهود المحمودة التي بذلتها تلك الدول النووية ونشجعها بالطبع على مواصلة تلك الجهود بدون كلل.

ولكن ما زال بلدي السنغال مقتنعا كل الاقتناع بأن لمؤتمر نزع السلاح دورا هاما للغاية يجب أن يؤديه في هذا المجال، لذا فهو ما زال يؤيد فكرة القيام في إطار مؤتمر نزع السلاح بإنشاء لجنة خاصة معنية بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي كما ورد في مشروع برنامج عمل المؤتمر المقدم من مجموعة الـ٢١. كذلك، ينطوي برنامج العمل المذكور على مسالة "الترتيبات الدولية الفعالة لحماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها". ومثل هذه الترتيبات متطلب عادل بالنسبة للدول التي قررت بالإجماع شبه الكامل للتخلي طوعا عن حيازة الأسلحة النووية بحكم انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار. ولم تكتف بعض هذه الدول بالانضمام فقط إلى هذه المعاهدة، بل قامت في مناطقها في أمريكا اللاتينية وفي المحيط الهادئ وفي القارة الافريقية بإنشاء مناطق خالية تماما من الأسلحة النووية بإبرام معاهدات تلاتيلولكو، وراروتونغا، وبلندابا. أما إعلانات بعض الدول النووية بخصوص التزامها من طرف واحد بعدم اللجوء إلى استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فهي تشكل خطوة هامة في الاتجاه السليم ينبغي الاعتراف بها والثناء عليها. بيد أنه ينبغي الذهاب إلى ما هو أبعد من هذا، إذ يجب بالفعل القيام على أساس هذه الاعلانات المختلفة بوضع صك قانوني ملزم لتوفير الضمانات التي نحتاج اليها كلنا لتحقيق أمننا الجماعي. وبناء عليه، أشجع مؤتمر نزع السلاح على مواصلة الجهود التي بدأ بذلها فيما يتعلق بهذه المسألة بغية التوصل إلى نهج مشترك يمكّن من تحقيق النجاح في المناقشات حول مشكلة يعتبر حلها ضروريا لصون وتعزيز سلطان نظام عدم الانتشار.

وأود قبل اختتام كلمتي أن أتطرق إلى موضوع "الشفافية في مسألة التسلح" وهي مسألة تحتل مكانة بارزة ايضا في جدول أعمالكم. ونعتقد أنها مسألة هامة ينبغي النظر فيها بربطها مع مسألة نقل الأسلحة على الصعيد الدولي. ويبدو لنا أن المسألتين مرتبطتان ارتباطا وثيقا لأن الشفافية قد تتيح الكشف، ولا سيما على الصعيدين الاقليمي والأقاليمي، عن حالات تضخم الترسانات العسكرية المفرط. ويجب أن يؤدي هذا الكشف بدوره، عملا بمنطق الدبلوماسية الوقائية أو حتى حل المنازعات، إلى الحد قدر الامكان من مستوى نقل الأسلحة. بديهي أن الأسلحة في حد ذاتها، لا تؤدي إلى نشوب المنازعات ولكن السهولة التي تجدها الأطراف في نزاع محتمل أو معلن في شراء هذه الأسلحة وتكديسها تسهم بصورة خطيرة وعلى نطاق واسع في تأجج وتطاول أمد المنازعات التي كان يمكن تفاديها أو حلها في الوقت المناسب لو لم تتوافر تلك الأسلحة. ليست هذه المسألة بالبسيطة، ونحن جميعا نعترف بذلك. فما زال يجب للتغلب عليها التغلب أيضا على عزوف الكثيرين عن تحقيق الشفافية في مسألة النفقات العسكرية. كما يجب التصدي صراحة للمصالح المكتسبة، ولا سيما مصالح أسواق السلاح الخاصة. ولكن خطورة الأمر تبرر بذل الجهود لأن ما هو معرض للخطر هنا هو صيانة أمن عدد لا بأس به من بلداننا. وبناء على ذلك، أحث مؤتمر نزع السلاح، الذي سبق له أن رد في الماضي على تحديات رهيبة، على أن يواصل نظره في هذا الملف الهام.

ونحن نشهد بالفعل منذ أعوام، وعلى وجه الدقة منذ انهيار جدار برلين، مرور الهيكل السياسي الدولي بأكمله في مرحلة تطور. فأصبح عالمنا جملة أكثر أمنا من هذا المنطلق ولكنه أصبح في الوقت نفسه أكثر تعقيدا، فيجب في هذا السياق أن يؤخذ في الاعتبار موضوع نزع السلاح الذي ظل أمدا طويلا يعتبر موضوعا منفصلا نسبيا عن المواضيع الأخرى، وأن يدرج في إطار الجهود الأكبر المبذولة على الصعيد الدولي بهدف تعزيز السلم والأمن الدوليين. ويجب من الآن فصاعدا أن يعتبر نزع السلاح، وتنظيم نظام جديد للعلاقات الدولية، وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، في هذا المجال وهذا الاطار، كمقتضيات وأولويات مكملة ينبغي تلبيتها بصورة منسقة ومتفق عليها. وإنه لمن دواعي الارتياح، في هذا الصدد، أن مؤتمركم قد دعى دولا جديدة إلى الاشتراك في عملية نزع السلاح. وهذا يعتبر بدون أي شك أسلوبا يشجع على اتباع نهج يتسم بدرجة أكبر من الشمول وتعددية الأبعاد. ونعرب عن ارتياحنا لذلك كما نشجع الأعضاء الجدد على التحلي بنفاذ البصر بل وبالخيال الواسع بغية الاسهام في نشأة وإعمال هذا النهج الجديد الذي سيشمل جميع المشاكل المتداخلة المتصلة بنزع السلاح والمرتبطة بتلك الصلة الوثيقة بمشاكل السلم والأمن وطبعا بالتنمية أيضا.

ويحق لمؤتمر نزع السلاح أن يفتخر بما أنجزه من قبل. ولا شك في أن له مستقبلا باهرا لأنه ما زال يتعين عمل الكثير. وبوسعي أن أؤكد لكم، من هذا المنظور أن بلدي السنغال ورئيسه السيد ضيوف لن يتقاعسا عن بذل أي جهد للإسهام في تأدية هذه المهمة العظيمة التي ما زالت مهمتكم. وأود ختاما، سيدتي الرئيسة، أن أعرب عن شكري للأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، السيد فلاديمير بتروفسكي، ولنائبه السيد عبدالقادر بن اسماعيل، فضلا عن أعضاء الأمانة لما قدموه لكم باستمرار من مساعدة خبيرة في تأدية مهمتكم.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكرا لوزير الدولة، ووزير الشؤون الخارجية للسنغال ما قدمه من بيان هام وأود أن أبين له أنني تأثرت كثيرا بالمسحة الشخصية التي أراد إضفاءها على التهنئات الموجهة إلى الرئاسة. شكرا سيادة وزير الدولة.

الكلمة الآن لممثل فنلندا السفير رايما.

السيد رايما (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية): أود أولا أن أهنئكم لتقلدكم منصب الرئاسة وأن أتمنى لكم النجاح في تأدية هذه المهمة الشاقة، وأؤكد لكم تعاون وفدي التام معكم.

لقد أمضى مؤتمر نزع السلاح شهورا عديدة وهو يناقش جدول أعماله المقبل. ولربما لم نجتز هذه الفترة من الزمن بالفعالية التي كانت تأملها جهات عديدة من بينها فنلندا، ولكن لا شك في أن تبادل وجهات النظر كان ضروريا ومفيدا. وفنلندا ترحب بالمقترحات الفعلية التي قدمتها مجموعات أو وفود فرادى، وجميع تلك المقترحات مساهمات قيمة في المناقشة ستتيح لنا المضي قدما في أعمالنا. ولقد كان لرئيس المؤتمر دور أساسي في هذه الفترة العصيبة من أعمال المؤتمر. وأود أن أعرب عن شكري للرؤساء لما بذلوه من جهود ومبادرات بدون كلل للحفاظ على التركيز والنظام في المناقشات. وقد حان الأوان الآن لاتخاذ القرارات بشأن الأعمال الموضوعية. وبغية بدء المفاوضات حول بعض البنود والأعمال التحضيرية الممكنة بشأن بنود أخرى، يلزم إبداء قدر كبير من المرونة، فضلا عن الواقعية. ونعتقد أنه ما من ضرورة إلى اتخاذ جميع المقررات في نفس الوقت. فإذا تمكنا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسألة واحدة ينبغي لنا اتخاذ مقرر بشأن هذه المسألة بدون تأخير، ثم الشروع في مناقشة مسائل أخرى.

لقد بينت فنلندا بوضوح شديد أنها تعتبر مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد مسألة عاجلة ينبغي تناولها هنا في إطار مؤتمر نزع السلاح. هذا ما دفع فنلندا إلى أن تقدم بالاشتراك مع وفدي بولندا وشيلي الاقتراح المؤرخ ٢٧ آذار/مارس بتعيين منسق خاص معني بمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. وإنه ليسعدني أن أرى أن هذه الألغام أصبحت مسألة هامة قيد المناقشة في هذا المحفل. ولقد قدم مشروع المقرر المؤرخ ٢٢ أيار/مايو بشأن تعيين مقرر خاص معني بمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد نتيجة مشاورات مكثفة أجريت على أساس الاقتراح الاسترالي CD/1458. وأود الاعراب عن الشكر للسفير كامبل وللرئيس السابق للمؤتمر، السفير بيردينيكوف لما بذلاه من جهود حازمة لكي يتحرك المؤتمر قدما بشأن هذه المسألة. وأناشدكم سيادة الرئيسة، كما أناشد المندوبين المبجلين السعي ليتخذ المؤتمر الآن مقرره على أساس مشروع المقرر المؤرخ ٢٢ أيار/مايو. فينبغي منح المنسق الخاص إمكانية مباشرة مهمته الشاقة.

وأود التشديد على أن تعيين منسق خاص وإمكان القيام بعد ذلك بإنشاء لجنة مخصصة لمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد لن يؤديا بأي حال إلى استبعاد بنود أخرى من جدول أعمال المؤتمر. وتعرب فنلندا عن استعدادها لمناقشة أي بند من بنود جدول الأعمال. ونظرا إلى أنه لم يتبق سوى أسبوعين قبل اختتام هذا الجزء من الدورة، أعتقد أن من الضروري أيضا إجراء اتصالات ومشاورات مكثفة للتوصل إلى اتفاق بشأن البنود الأخرى المدرجة في برنامج عملنا. وترى فنلندا أن المفاوضات على اتفاقية لوقف إنتاج المواد الانشطارية تعتبر بندا هاما آخر. فهذه مسألة تم بالفعل التوصل عن طريق التفاوض إلى ولاية لها وهي جاهزة بالتالي للعمل الفعلي. وسيكون حظر إنتاج المواد الانشطارية بمثابة خطوة هامة إلى الأمام في عملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وتوجد، بالاضافة إلى البنود الموضوعية بعض المسائل التنظيمية التي ينبغي النظر فيها بجدية. فينطوي الاقتراح المقدم من مجموعة الـ٢١ في ٥ حزيران/يونيه على عناصر مختلفة مثيرة للاهتمام. أما فيما يتعلق بالاقتراح المقدم بتعيين منسقين خاصين معنيين بتوسيع مؤتمر نزع السلاح وبجدول أعماله،

فضلا عن تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته، فنعتبر أن هذا مناسب للغاية وأنه يجيء في الوقت الملائم. وتعتقد حكومتي أنه ما زال لمؤتمر نزع السلاح دور هام يؤديه في ميدان تعزيز الأمن والاستقرار في العالم. ويقع على عاتق المؤتمر أن يقوم بنفسه باستعراض أدائه وأساليب عمله بغية تلبية توقعات المجتمع الدولي الآن وفي المستقبل. ولقد قام المؤتمر اعتبارا من شهر تموز/يوليه الماضي بتوسيع عضويته. ويعني هذا التوسيع أن المؤتمر أصبح الآن أوسع من حيث التمثيل وأكثر شمولا. وكما نعلم، ما زالت هناك بلدان خارج المؤتمر تود المساهمة في أعماله بصفة العضو الكامل. فينبغي للمؤتمر أن يباشر مناقشاته حول مسألة مواصلة توسيع عضويته بدون مزيد من التأخير.

وختاما، اسمحوا لي بأن أضيف ما يلي. لقد قدم سفير استراليا الموقر في ٢٢ أيار/مايو اقتراحا (CD/1458) يتضمن مشروع مقرر بشأن تعيين منسق خاص معني بمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. ولقد أفضت المشاورات المكثفة التي أجريت في نفس اليوم إلى وضع صيغة جديدة كحل وسط عممت بكافة اللغات الرسمية. واتفق على أن ترسل جميع الوفود هذه الصيغة إلى عواصمها للحصول على تعليمات نهائية. ويود وفدي، كما ذكرت من قبل، تناول هذه المسألة في الجلسة العامة المعقودة اليوم. وأود، بناء عليه، أن أطلب اليكم أن تسالوا الآن عما إذا كان هناك أي اعتراض على مشروع المقرر هذا.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكرا لممثل فنلندا على بيانه وقد أحطت علما بالطلب الذي وجهه إلى الرئاسة. لقد طرأ تعديل بسيط على قائمة المتحدثين، الكلمة الآن لممثلة كينيا، السفيرة تولي.

السيدة تولي (كينيا) (الكلمة بالانكليزية): سيادة الرئيسة، اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، بأن أهنئكم باسم وفدي لتوليكم رئاسة هذه الهيئة المهيبة، مؤتمر نزع السلاح. ويود وفدي أن يؤكد لكم دعمنا المستمر. وحيث إنني أتكلم أمام مؤتمر نزع السلاح لأول مرة في هذه السنة بصفتي ممثلة بلدي، أود أن أرحب باسم وفدي بجميع الزملاء الذين انضموا الينا منذ شهر كانون الثاني/يناير، كما أود الاعراب عن تقدير وفدي لسلفكم، السفير بيردينيكوف، للجدارة التي أبداها في توجيه أعمالنا.

لقد استمعنا جميعا بسرور إلى البيان الذي أدلى به صباح هذا اليوم وزير الشؤون الخارجية السنغالي، سعادة السيد مصطفى نياسي الذي يرحب وفدي بوجوده أحر الترحيب. وكونه قد وجد الوقت للحضور اليوم ليس صدفة. فقد جاء بيانه في الوقت المناسب تماما وكان مثيرا للتفكير، لا سيما وأنه أدلى به بعد مرور فترة وجيزة على البيان الذي أدلى به وزير الخارجية الروسي سعادة السيد يفغيني بريماكوف خلال جلستنا العامة في الأسبوع الماضي. وينبغي أن يمكننا هذان البيانان المشجعان من إنعاش أعمالنا.

فلمؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح دور حاسم يؤديه في ضمان استتباب السلم والأمن الدوليين. ونذكر بين الانجازات الكبيرة التي حققها المؤتمر مؤخرا اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي دخلت حيز النفاذ في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب. ولقد أودعت كينيا صكوك تصديقها على اتفاقية الأسلحة الكيميائية في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ كما وقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

وتولي كينيا، بوصفها بلدا محبا للسلم، أهمية كبيرة إلى صيانة السلم وهو أمر حاسم بالنسبة إلى تنميتنا الوطنية. ولكن تنظر كينيا بقلق إلى الركود الحالي الذي يمر به المؤتمر والذي يتجلى في عجزه عن الاتفاق على برنامج عمل للدورة الحالية في هذه المرحلة المتأخرة. ولقد أعرب وزير الخارجية الروسي إعرابا مناسبا، في البيان الذي أدلى به أمام المؤتمر في الأسبوع الماضي، عن استعداد وفده "للموافقة على أولويات واقعية ولتنسيق الآراء بصورة مجدية فيما يتعلق بكل المسائل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر". ولا بد، بناء عليه، أن يبدي جميع الأعضاء ما يلزم من تصميم سياسي ومرونة وتفهم بغية التوصل إلى اتفاق مقبول للجميع.

وفي هذا الاطار وبالاشتراك مع مجموعة الـ٢١ وتأدية لالتزامنا بضمان بدء المؤتمر أعماله على الفور، سعى وفدي بنشاط للتوصل إلى موقف مشترك بشأن هذه المسألة ونجح في تحقيق ذلك. وفيما يتعلق بالمسائل المختلفة الواردة في برنامج العمل، ما انفكت كينيا تبين آراءها بوضوح سواء في إطار المؤتمر أو في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وإنا لنقدر التقدم المحرز في ميادين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب. كما نحيط علما بالتطورات الأخيرة الثنائية الأطراف التي أقرتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي عندما التقى الرئيسان في هلسنكي بفنلندا في شهر آذار/مارس من هذا العام بشأن تخفيض القوات النووية في المستقبل. ونلاحظ أن الرئيسين أكدا من جديد التزامهما باتخاذ المزيد من الخطوات المحددة في هذا المجال. ولكنا لاحظنا أيضا مع الأسف أن هذا التحرك لا ينطبق على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونأمل أن تتخذ جميع هذه الدول التدابير اللازمة للاشتراك في العملية. أما كينيا فهي لا ترى أي مبرر لاستمرار وجود الأسلحة النووية، لذا فهي ملتزمة بإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي كالمنصوص عليه في الوثيقة CD/1358 المؤرخة ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦.

وكذلك فإن كينيا دولة موقعة على معاهدة عدم الانتشار وعلى معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في إفريقيا (معاهدة بلندابا) وقد تخلت، بالتالي، عن أي إمكانية لاحتياز الأسلحة النووية في أي يوم من الأيام. ونظرا إلى أن الجمعية العامة ما برحت تصر على وجود حاجة ملحة إلى التوصل إلى اتفاق عاجل على ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بشأن عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها، ينبغي للمؤتمر أن يقوم، تحقيقا لهذا الغرض، بإعادة إنشاء اللجنة المخصصة لضمانات الأمن السلبية بغية التفاوض على اتفاقية دولية ذات طابع ملزم قانونا. وأملنا هو التمكن من خلال هذه العملية من تناول مسألة وقف انتاج المواد الانشطارية في ضوء التدابير الايجابية التي اتخذتها بالفعل بعض البلدان.

وحال القارة الافريقية فيما يتعلق بالألغام البرية معروفة تماما إذ إنه يوجد في افريقيا أكثر من ثلث العدد الاجمالي البالغ ١١٠ ملايين لغم من الألغام المبثوثة في العالم. وتفيد احصاءات إدارة الأمم المتحدة للشؤون الانسانية بأن ١٨ بلدا افريقيا يعاني اليوم من ويلات الألغام. والألغام البرية المضادة للأفراد محدودة الفائدة عسكريا، ولكنها تحول دون تمكن المدنيين من العيش في بيوتهم ومن استخدام حقولهم، وهي تشكل بالتالي خطرا جسيما يهدد تنمية تلك البلدان حتى بعد انتهاء النزاع بفترة طويلة. ذلك بغض النظر عما تُحمِّل الاقتصادات الضعيفة للبلدان الملغومة بكثافة من عبء إضافي نتيجة التكاليف الباهظة التي تتطلبها إزالة الألغام. لذا يجب تناول مسألتي إزالة الألغام وتقديم المساعدة للضحايا في القارة الافريقية على وجه العجلة. ولقد اشترك بلدي على هذا الأساس في مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية المعقود في جنوب افريقيا في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيار/مايو ١٩٩٧، حيث اتفقت البلدان الافريقية على تنمية التعاون فيما بينها على

ازالة الألغام ومساعدة الضحايا وتشجيع الدول الأعضاء على الانضمام إلى الصكوك الدولية الهامة الناظمة للألغام البرية المضادة للأفراد، بالاضافة إلى دعم وتعزيز الجهود المبذولة لتطبيق حظر عالمي. ولقد اعتمد اجتماع القمة لرؤساء الدول والحكومات المعقود في إطار منظمة الوحدة الافريقية في هراري بزمبابوي في الفترة من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه من هذا العام، هذا المقرر. وأخيرا اسمحوا لي بأن أختتم كلمتي مبينة أن وفدي لن يواجه، من حيث المبدأ، أي صعوبات في قبول تعيين منسق خاص يطلب آراء الدول الأعضاء في المؤتمر بخصوص مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد، ما دام هناك توافق في الآراء في مؤتمر نزع السلاح. ولكن يجب، بالاضافة إلى ذلك، أن يتم هذا الاجراء على أساس أن يكون الدور الذي يقوم به مؤتمر نزع السلاح في هذا الميدان مكملا للمبادرات الأخرى التي وصلت بالفعل إلى مرحلة متقدمة.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكرا لممثلة كينيا على ما وجهته من عبارات رقيقة إلى الرئاسة. أما المتحدث التالي المدرج اسمه في القائمة أمامي، فهو سفير المكسيك. الكلمة الآن لسفير المكسيك، فليتفضل.

السيد دي ايكاسا (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): سيدتي الرئيسة، لا أذكر الآن هل أخذت الكلمة رسميا خلال جلسة عامة رسمية تحت رئاستكم. أعلم أنني تحدثت في هذه القاعة وأنتم تشغلون منصب الرئاسة، وإنني أعربت لكم عن تهاني وفدي وأكدت لكم تعاوننا معكم. ولكن في حال عدم إدراج ذلك في سجل أعمالنا أود أن يقيد فيه ما نشعر به من سرور لتسلمكم رئاسة أعمالنا بهذا الأسلوب المثالي. وسأعود الآن إلى ما كنت أود التكلم عنه.

كما سبق أن بين منسق مجموعة الـ٢١ خلال جلستنا الأخيرة، ما زالت المجموعة تولي أقصى الأولوية لإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي في إطار البند ١ من جدول الأعمال. وكما تم بيانه حينذاك، يشرفني أن أقدم إليكم اقتراحا محددا بشأن ولاية لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي، وذلك باسم الوفود الـ٢٦ الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح والمنتمية إلى مجموعة الـ٢١، ألا وهي: اثيوبيا، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الاسلامية)، باكستان، البرازيل، بنغلاديش، بيرو، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، زمبابوي، سري لانكا، السنغال، العراق، فنزويلا، فييت نام، الكاميرون، كوبا، كولومبيا، كينيا، مصر، المكسيك، منغوليا، ميانمار، نيجيريا، الهند. وفيما يلي نص الولاية التي تقترحها البلدان الـ٢٦ لمثل تلك اللجنة المخصصة:

"يقرر المؤتمر إنشاء لجنة مخصصة في إطار البند ١ من جدول الأعمال بشأن نزع السلاح النووي للبدء في مفاوضات حول برنامج على مراحل لنزع السلاح النووي من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار ظرف زمني محدد.

"وفي تأدية وظيفتها تراعي اللجنة المخصصة الاقتراح ببرنامج العمل لإزالة الأسلحة النووية الذي تقدم به ٢٨ عضوا من أعضاء المؤتمر المنتمين لمجموعة الـ٢١ (CD/1419، ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦)، وكذلك أية مقترحات قائمة أخرى وأية مبادرات تصدر في المستقبل بهذا الخصوص.

"وتنشئ اللجنة المخصصة أفرقة عاملة للتفاوض كخطوة أولى على اتفاق متعدد الأطراف عالمي وملزم قانونا يلزم جميع الدول بالتقيد بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، واتفاق بشأن التدابير الاضافية اللازمة في برنامج على مراحل بأطر زمنية محددة بما يُفضي إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية، ومعاهدة لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى، معمراعاة تقرير المنسق الخاص المعني بهذا البند (CD/1299) وكذلك الآراء المتعلقة بنطاق المعاهدة.

"وتقدم الأفرقة العاملة التقارير إلى اللجنة المخصصة على أساس منتظم أو حسب الاقتضاء حول تقدم أعمالها. وستقدم اللجنة المخصصة تقريرا إلى مؤتمر نزع السلاح عن تقدم أعمالها قبل اختتام دورة عام ١٩٩٧."

أود، باسم المشتركين في تقديم الولاية المقترحة التي قرأت نصها عليكم توا، أن أطلب تعميم هذا الاقتراح بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكرا لسفير المكسيك على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها من جديد إلى الرئاسة. أما المتحدث التالي المدرج إسمه في قائمة المتحدثين فهو سفير المغرب.

السيد بن جلون - تويمي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية): إسمحوا لي بأن أعرب لكم عن سروري البالغ لترؤسكم أعمالنا. إن خبرتكم وحكمتكم والعزة التي توجهون بها هذا المؤتمر لتثير حتما الاحترام والاعجاب. وأود أيضا الاعراب عن شكري للسفير برديتيكوف الذي وجه بمهارة أعمال هذا المؤتمر على امتداد أسابيع عديدة. كما أود أن أعرب لكم عما شعرنا به من سرور لسماع البيان الهام الذي أدلى به وزير الدولة ووزير شؤون خارجية السنغال، الصديق الحميم لبلدنا.

ما كنت أنوي أخذ الكلمة اليوم، ولكني أعتقد أن سفير فنلندا تطرق في نهاية حديثه إلى موضوع هام للغاية، واشير هنا إلى الفقرة المعنية بالمداولات حول توسيع هذا المؤتمر. وأعتقد أنه أثار مسألة يوليها المغرب كما أوليها شخصيا بوصفي ممثل هذا البلد في المؤتمر أهمية كبيرة. وأود، بناء عليه، أن أقترح القيام على أساس الاقتراح الذي قدمه ممثل فنلندا بتكريس جلسة عامة أو أكثر لمسألة توسيع المؤتمر. لدينا توافق في الآراء حول أهمية توسيع المؤتمر، وكذلك توافق في الآراء حول إمكانية تعيين منسق خاص، ولكن لم يتقدم أي شخص من أي مجموعة لشغل هذا المنصب. وذلك يعني أن الأمور نضجت ولكنها ما زالت تفتقر إلى ما يحفزها. وأعتقد أنني معني شخصيا بوصف رئيسا أسبق للمؤتمر تعهد ازاء بلدان ليست حاليا من أعضاء المؤتمر بالوفاء ببعض الالتزامات. وأعتقد أنه يجب علينا أن نعقد جلسات عامة للقيام، فضلا عن المبدأ القاضي بتوسيع هذا المؤتمر ليمثل المجتمع الدولي، بمناقشة الطبيعة التي نودها للمؤتمر، وبتوسيع نطاق المناقشة، وقد يشجع ذلك مختلف مجموعاتنا العاملة في إطار مؤتمر نزع السلاح على ترشيح دول للانضمام إلى مؤتمر موسع وبالتالي على العمل بدرجة أكبر من الايجابية.

وألخص بناء عليه اقتراحي. أرجو أن تتفضلوا بالاتفاق مع خلفكم في الرئاسة، بتكريس جلسة عامة أو أكثر لكي نتمكن من مناقشة مسألة التوسيع بالمعنى الواسع للكلمة، إن جاز لي هذا التعبير، أي عدم الاكتفاء

بقبول بلد أو برفضه بل معرفة ما هي طبيعة المؤتمر الذي نوده. هل سيكون مؤتمرا مفتوح العضوية نقبل فيه جميع البلدان، أو مؤتمرا توسع عضويته بضم عشرة أعضاء جدد، وأخيرا جميع المسائل التي يمكن أن تثار بخصوص هذا الموضوع. ويتوقع أن يضفي ذلك شيئا من الشفافية إزاء هؤلاء الموجودين في آخر القاعة الذين لا يترددون عن الشكوى بين الحين والآخر ويأتون لمقابلة الوفود، ولا سيما وفدي، نظرا إلى الدور المتواضع الذي أداه في هذا الصدد في بداية الأمر. فأرجو أن تتفضلوا بتنظيم جلستين أو ثلاث مع خلفكم في هذا المنصب لكي نتمكن من إجراء مناقشة عامة تفيد في طرح بعض الأفكار الأساسية، أولا على الوفود المترقبة، وثم، فيما بيننا، وقد نخلص إلى تعيين منسق خاص نتفق عليه جميعا.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكرا لممثل المغرب، ونحيط علما باقتراحه. أما المتحدث التالي المدرج اسمه في القائمة أمامي، فهو ممثل البرازيل. الكلمة الآن للسفير سابويا.

السيد سابويا (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أقدم اليكم، بادئ ذي بدء، تهاني وفدي لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح ودعوني أؤكد لكم تعاون وفد البرازيل التام معكم. وأود أن أعرب أيضا عن تقدير وفدي لسلفكم، السفير برديتيكوف سفير الاتحاد الروسي للبراعة التي أبداها في تأدية مهمته كرئيس للمؤتمر. كذلك أود أن يدرج في السجل ما يكنه وفدي من تقدير لوزير شؤون خارجية السنغال لما أدلى به من بيان هام صباح هذا اليوم.

لقد انضمت البرازيل إلى وفود مجموعة الـ٢١ العديدة في اعتماد مشروع الولاية الذي قدمه على التو سفير المكسيك الموقر لأجل لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. ونزع السلاح النووي من أكبر اهتمامات عصرنا وأمر مشروع يتطلع المجتمع الدولي إلى تحقيقه. ويقع على عاتق مؤتمر نزع السلاح، بوصفه الهيئة الوحيدة التفاوضية المتعددة الأطراف، تأدية مسؤولياته في هذا الصدد. ولقد جددت مجموعة الـ٢١ مؤخرا في الوثيقة CD/1462 نداءها الموجه لأجل القيام على الفور بإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي تابعة لمؤتمر نزع السلاح، وقد فاز هذا النداء بتأييد أعضاء آخرين في المؤتمر. ويعكس مشروع الولاية الحالي المقدم لأجل لجنة مخصصة المواقف القائمة على أساس مبادئ فيما يتصل بنزع السلاح النووي وبمسؤوليات مؤتمر نزع السلاح في هذا الشأن. والمشروع متسق مع قرارات الجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي فضلا عن اتساقه مع الطلب الموجه إلى المؤتمر والمضمن فيها. وهو يعكس أيضا رأي الأغلبية الهائلة من الدول فيما يتعلق بالأولوية التي ينبغي ايلاؤها لمسالة نزع السلاح النووي.

ويود الوفد البرازيلي، إذ يضع في الحسبان النقاط المشار اليها أعلاه، أن يشدد على أن مشروع الولاية مطروح في اعتقاده كمقترح تنبغي مناقشته وهو يأمل أن يكون مشجعا على هذه المناقشة. ويجب ألا يفسر تاييدنا لمشروع الولاية على أنه يقيد استعدادنا لمواصلة البحث عن حلول قد تيسر تحقيق هدف بدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكرا لممثل البرازيل، السفير سابويا على بيانه وللكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. الكلمة الآن لممثل شيلي، السفير بيرغونيو.

السيد بيرغونيو (شيلي) (الكلمة بالاسبانية): أود أن أعرب لكم عن سرورنا البالغ للكلمات التي ألقاها سعادة وزير شؤون خارجية السنغال، ولا سيما كلمات المديح التي وجهها اليكم، سيدتي الرئيسة، وقد كانت جميعها عن جدارة وصدق، وأعتقد أنها كانت انعكاسا لأفكارنا جميعا. ولكني أود أن أشير إلى واقع هام هو أن هذا العرض هو والعرض الذي قدمته مندوبة كينيا الموقرة يعكسان على نحو موضوعي موقف بلدي إزاء المسائل التي ينبغي لمؤتمرنا أن يتناولها، وهي المسائل المبينة في برنامج العمل الذي وافقت عليه مجموعة الـ٢١. وقد استمعنا كذلك إلى عرض لولاية مقترحة للجنة مخصصة لنزع السلاح النووي، واستمعنا أخيرا إلى اقتراح هام أود أن أنضم اليه على وجه الخصوص ألا وهو اقتراح سفير المغرب الموقر الذي نشاطره تفانيه واهتمامه إزاء قضية توسيع المؤتمر، ولا سيما البلدان التي تمكنت مثل بلدكم، سيدتي الرئيسة، ومثل بلدنا، من الانضمام مؤخرا إلى عضوية مؤتمر نزع السلاح بفضل جهود استجاب لها المؤتمر، ونأمل أنه سيتم الاستجابة لها في المستقبل وأنها ستفتح المجال أمام إمكانيات التوسيع بل وأنها ستتيح للمؤتمر فرصة النظر بصورة شاملة كاملة في مسألة التوسيع مع توخي الشفافية في ذلك كما بينه السفير بن جلون-تويمي.

ويواجه وفدي صعوبة في تفهم ما يمنعنا من القيام بأي من هذه الأعمال، ولماذا يظل السؤال الذي طرحه ممثل فنلندا بدون جواب، ولماذا لا يمكن تعيين منسق معني بمسألة توسيع المؤتمر، ولماذا لا يمكن تعيين منسق معني بأداء المؤتمر، ولماذا لا يمكن تعيين منسق معني بجدول أعمال المؤتمر، وما هو السبب في بقائنا في طريق مسدود تماما على الرغم من الحصول على تأييد الأغلبية بل وفي بعض الحالات بالرغم مما قيل من أنه لا يوجد أي وفد يواجه صعوبة في قبول بعض هذه المسائل: لدينا نظام داخلي؛ ولدينا أولويات، وأمامنا وثائق مطروحة لا يجري النظر فيها.

أعتقد أنه قد أثيرت مسألة أساسية في التقييم الحكيم الذي عرضه السفير رايما عندما قال إن كل سؤال يجب أن يحصل على جواب وإن هذا النظام مقرر في نظامنا الداخلي الذي يتعين علينا ألا نتلاعب به أو نوسعه أو نطوله إلى ما لا نهاية. فقد حان الأوان للرد على جميع هذه الأسئلة. ولقد استمعنا، بخصوص الألغام البرية المضادة للأفراد، إلى أقوال خطيرة في البيان الذي أدلى به وزير شؤون خارجية السنغال الموقر والبيان الذي أدلت به ممثلة كينيا الموقرة بشأن ما تتسم به هذه المسألة من أهمية في بعض المناطق، وبشأن أهمية اتخاذ إجراء إنساني بسرعة وفعالية، ولكني أعتقد أيضا أن الأثر الهام لهذين البيانين وغيرهما من البيانات هو أن هذه المسألة تتسم بالأهمية بالنسبة إلى مؤتمر نزع السلاح وأننا ننتظر أن يبت في هذا الأمر.

ويود وفدي أن يبين فيما يتعلق بالولاية المقترحة للجنة مخصصة لنزع السلاح النووي أننا ما زلنا ننتظر رد فعل بشأن هذا الموضوع أيضاً كما ننتظر أن يتم النظر فيه. ووفدي ليس في موقف يسمح له بتأييد هذه الولاية بالذات وذلك لسبب واضح محدد - ألا وهو أنه توجد ولاية معتمدة من قبل بشأن أحد الموضوعين المشمولين بهذه الولاية المقترحة وهو موضوع وقف إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض حربية. ولكن الموضوع الآخر غير موجود، ونود وجوده في أقرب وقت ممكن. ونود أن تتاح لنا فرصة مناقشة هذه المسألة وألاّ نواجه دائماً بجدار من الصمت، ونود كذلك إجراء مفاوضات بشأن المسألة المذكورة. ولقد أجاب رئيس جمهورية بلدي في عام ١٩٥٨، على حد اعتقادي، على سؤال طرحه الأمين العام للأمم المتحدة في ذاك الوقت، وبين استعداده لإجراء مفاوضات بهدف إبرام اتفاقية بشأن إزالة الأسلحة النووية. لقد مضت الأيام ونحن عاجزون عن إجراء هذه المفاوضات. والأمر المهم هو أن نخطو خطوة إلى الأمام. ولقد قدم ممثل

ايران الموقر اقتراحاً بسيطاً في هذا الصدد بتعيين منسق خاص معني بالموضوع ولكن لم يمكن قبول هذا الاقتراح. لذا أود أن أوجه نداء بتوخي المرونة وإحراز التقدم وإبداء الجدية لدى النظر في هذه المواضيع. إنه لمن الضروري بالنسبة إلينا معرفة ما إذا كنا نود العمل في مؤتمر نزع السلاح الحالي لتحقيق نزع السلاح على الصعيد الدولي.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لممثل شيلي على بيانه.

أود، كما سبق لي أن أعلنت، في مستهل هذه الجلسة العامة، دعوة المؤتمر إلى البت الآن في الطلب الذي قدمته كوت ديفوار للاشتراك بصفة المراقب في أعمال المؤتمر لعام ١٩٩٧. هذا الطلب مطروح أمامكم طي مذكرة موجهة من الرئيس تحت الرمز CD/WP.487 . فهل لي أن أعتبر أن المؤتمر يوافق على هذا الطلب؟ لا أرى أي اعتراض.

وقد تقرر ذلك.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): تعلمون أن هناك مشاورات مكثفة مستمرة بشأن مشروع المقرر المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧ المتصل بتعيين منسق خاص معني بمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد، وكذلك بشأن برنامج العمل الذي اقترحته مجموعة الـ ٢١ في الوثيقة CD/1462. وكنت أعتزم القيام، دون المساس بالجهود التي أود بذلها خلال فترة رئاستي بشأن هذه المسألة، بعرض اقتراح عليكم بإجراء مشاورات غير رسمية مفتوحة للجميع بعد انتهاء هذه الجلسة العامة فوراً بغية مواصلة النظر في الاقتراحات المطروحة أمامنا ومحاولة التوصل إلى توافق في الآراء. كنت أعتزم تقديم هذا الاقتراح إليكم في ضوء المشاورات الرئاسية التي عقدت بعد ظهر الأمس. ولكنا استمعنا صباح هذا اليوم إلى النداء الذي وجهه ممثل فنلندا معرباً فيه عن رغبته في أن يبت المؤتمر في المشروع المؤرخ ٢٢ أيار/مايو المتعلق بتعيين منسق خاص معني بمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. وارتفعت أصوات أخرى تعرب عن رغبتها في أن يخرج المؤتمر من الركود الذي رضي به على ما يبدو منذ بداية أعمالنا.

نحن الآن في شهر حزيران/يونيه ولم نتوصل بعد إلى نتيجة، فأمامنا مقترحات متعددة، وقد ذكرنا السفير بيرغونيو تواً بأنه لم يقدم أي رد بشأنها، ونجد أنفسنا أمام مقترحات قدمتها هذه الجهات أو تلك ورفعت إلى المؤتمر ويبدو أن بعضها نسي وأننا لم نتمكن بصدد بعضها الآخر من التوصل إلى توافق في الآراء، حتى ولو بدا لنا جميعاً أن الحل وشيك. لذا أود بدوري أن أناشد المؤتمر أن يتخذ أخيراً مقرراً بشأن هذا المشروع أو ذاك من المشاريع التي عرضت عليه سواء كانت تخص الألغام البرية المضادة للأفراد أو برنامج العمل أو توسيع المؤتمر.

ولقد قد سفير المغرب اقتراحاً مثيراً للاهتمام. إنني مستعدة لعقد ما يلزم للمؤتمر من جلسات عامة لمعالجة هذه المسألة بصورة شاملة، ولا داعي، في رأيي، لأن أذكركم بأننا عندما ثارت مسألة تعيين منسق خاص بشأن هذه القضية لم نتمكن من ترشيح أحد، وما زالت المسألة معلقة. هذا هو النداء الذي أود أن أوجهه إلى المؤتمر. بوسعنا أن نواصل جلستنا العامة، وإن شاء المؤتمر، أن نتخذ مقرراً سواء بخصوص الوثيقة المؤرخة ٢٢ أيار/مايو المتصلة بالألغام البرية المضادة للأفراد، أو بخصوص برنامج العمل الذي تم

تعميمه من قبل في ٥ حزيران/يونيه، وقد أعربت جميع الوفود عن استعدادها لمناقشة المسألتين. إنني أنتظر من المؤتمر أن يبين ما يرغب الاضطلاع به، وآمل في أنه يود إجمالاً أن نتمكن من العمل والتوصل أخيراً إلى نتيجة. والرئاسة بين أيدي المؤتمر.

الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد هرنانديس (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية): سيدتي الرئيسة، أود أن أعرب لكم، بادئ ذي بدء، عن التهاني لكل ما تبذلونه من جهود لمحاولة إخراج مؤتمر نزع السلاح من هذا الطريق المسدود، كما أود أن أعرب لوزير شؤون خارجية السنغال عن شكري لبيانه الممتاز.

سيدتي، أعتقد أنكم كنتم واضحين تماماً فيما قلتم تواً من ضرورة اتخاذ المقررات. أود هنا أن أرجع خطوة إلى الوراء لأشير إلى بعض النقاط التي سمعتها في البيانات السابقة. فلنتناول موضوع توسيع المؤتمر الذي يمكن لوفدي أن يتكلم عنه بشيء من الحجية، في اعتقادي، ذلك أننا كنا دائماً نشطين جداً في هذا المجال وأننا ناضلنا لكي يتحقق هذا الغرض. نحن متفقون في الرأي - من الضروري اتخاذ مقرر ولربما كان من الضروري أيضاً تعيين منسق خاص - ولكن ما يعتقد وفدي أنه لن يكون سهل القبول بالنسبة إلى أعضاء هذا المؤتمر هو أن الشيء الوحيد الذي علينا أن نفعله هو توسيع عضويتنا دون التمكن من تكريس الوقت للتوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الموضوعية. تلك هي أولويتنا. ولكن هذا لا يعني أنه لا يجوز لنا مناقشة مسألة توسيع المؤتمر، لكن ثمة مسائل أخرى ينبغي تناولها. فيجب علينا أن نبدي بعض المسؤولية في عملنا.

لقد أشرتم أيضاً، سيدتي، إلى اقتراح مجموعة الـ ٢١ الذي، بالطبع، يبدي وفدي استعداده لمناقشته. ونلاحظ أنه تم انجاز العمل الذي مكن أعضاء المجموعة من التوصل إلى اتفاق، ونأمل أن يعقد عدداً من الجلسات لمناقشة هذا الاقتراح بحيث يقبله أعضاء المجموعات الأخرى أو مختلف أعضاء هذا المؤتمر فرادي. وأعتقد أننا من جانب معين نخلط جميع الأمور بسبب الضرورة الملحة لاتخاذ مقررات. وأعتقد أنه ألقي اليوم بياناً واضح يطلب رسمياً اتخاذ مقرر، وكان ذلك في البيان الذي أدلى به سفير فنلندا. وأعتقد أن سفير شيلي السيد بيرغونيو قد أيد هذا الطلب الرسمي، بل وإني متيقن من ذلك، كما أعتقد أنه يجب علينا في هذا اليوم بالذات وفي هذه الجلسة الرسمية أن نتخذ مقرراً بشأن هذه المسألة. وأعرب عن استعداد وفدي لمتابعة المناقشة حول مواضيع أخرى، ولكني أود أن أكرر أننا سنكون ممتنين إذا تمت معالجة الطلب الرسمي المقدم بشأن اتخاذ مقرر في هذه الجلسة العامة الرسمية.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لممثل الأرجنتين. والكلمة الآن لممثل سوريا.

السيد العرفي (الجمهورية العربية السورية) (الكلمة بالعربية): اسمحوا لي في البداية بأن أهنئكم على توليكم منصب الرئاسة في هذا المؤتمر وأعبر عن سعادة وفد بلادي لرؤيتكم في هذا المنصب كما أعبر عن تقدير وفد بلادي لحضور السيد وزير خارجية السنغال وإلقائه بياناً أمام هذا المؤتمر، مما يوضح مدى الأهمية التي تعطيها السنغال لمؤتمر نزع السلاح.

السيدة الرئيسة، الحقيقة فوجئ وفدي بالطلب الذي تقدم به السيد سفير فنلندا لاتخاذ قرار في هذه الجلسة حول تعيين مقرر خاص منسق خاص للألغام البرية المضادة للأفراد فوجئنا لأن المعلومات التي قُدمت إلينا من قبل منسق مجموعة الـ ٢١ بعد اجتماع المشاورات الرئاسية بعد ظهر الأمس تقول ما يلي:

(بقية الكلمة بالانكليزية)

"كانت الرئيسة في موقف يمكنها من استخلاص الاستنتاجات التالية:

"(أ) لا يوجد توافق في الآراء يسمح باتخاذ مقرر في الجلسة العامة بشأن الاقتراح المقدم في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧ فيما يتعلق بالألغام البرية المضادة للأفراد؛

"(ب) يوجد اقتراح بإجراء مشاورات رئاسية مفتوحة بشأن بندين. الاقتراح المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧، والاقتراح المقدم من مجموعة الـ ٢١ (CD/1462). ويجب النظر في هذين الاقتراحين سوياً بدون ترتيب أولوي؛

"(ج) ستجرى يوم الغد مشاورات رئاسية مفتوحة غير رسمية".

(بقية الكلمة بالعربية)

على ما أعتقد أن تقييمكم لموقف، السيدة الرئيسة، هو التقييم الصحيح. ونحن وفد بلادي أتينا إلى جلسة اليوم على أساس الخلاصة التي قُدمت لنا عن نتائج المشاورات الرئاسية البارحة. وعلى هذا الأساس فلا مانع لدينا من عقد مشاورات غير رسمية مباشرة بعد هذه الجلسة.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لممثل سوريا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. أما المتحدث المقبل المدرج اسمه في القائمة أمامي فهو ممثل ماليزيا. الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد أحمد جزري (ماليزيا) (الكلمة بالانكليزية): نظراً إلى أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة، أود أن أقدم إليكم أحر التهاني لتوليكم منصب الرئاسة. وكذلك أود أن أقدم التهاني والشكر إلى سلفكم، السفير برديتيكوف، للجدارة التي أبداها في تصريف أعمال المؤتمر.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة للتركيز على الموضوع الذي أثاره ممثل فنلندا بشأن مسألة توسيع المؤتمر. وأود أيضاً أن يدرج في السجل ما أكنه من تقدير لسفيري شيلي والمغرب ولغيرهما ممن أضافوا دعمهم لحث المؤتمر على تناول هذه المسألة. لقد قدمنا طلباً للانضمام إلى عضوية المؤتمر منذ فترة طويلة للغاية، وقد استقدمنا في بداية هذه الدورة لعام ١٩٩٧ رئيس وفدنا، السفير حسمي أغام من نيويورك لإلقاء كلمة أمام المؤتمر. ولقد كان أحد المواضيع الرئيسية التي تناولها هو موضوع توسيع المؤتمر. وإنه لمن المشجع ملاحظة أن هذه المسألة أصبحت موضع تركيز. وأود أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة لأطلب إليكم استعمال

مهارتكم الدبلوماسية لإقناع هذا المؤتمر بالشروع في المداولات بدون تأخير لكي يتسنى للذين بيننا ما زالوا ينتظرون النظر في طلب انضمامهم إلى المؤتمر أن يعرفوا ما هو موقفنا: فهل يجب أن ننتظر سنة أخرى، أو خمسة أعوام أخرى، وهل يمكن لنا أن نتأهب لعضوية كاملة ومشاركة تامة في هذه الهيئة الشديدة الأهمية. كذلك أود انتهاز هذه الفرصة لحث المؤتمر على النظر جدياً في تعيين منسق خاص، وهو أمر يفترض أنه قد اتفق عليه ولكنه لم يتحول إلى حقيقة واقعة. وأود أن أطلب إلى الرئيسة، بدون أي تماد وإن لم يتقدم أي وفد لتقلد هذه المسؤولية، أن تقوم بنفسها بتأدية هذه المهمة.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لممثل ماليزيا. الكلمة الآن لسفير المكسيك.

السيد دي إيكاسا (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): لقد استمعنا إلى مناقشة لن توصلنا إلى نتيجة وكان من الأفضل لو أجريناها في مشاورات غير رسمية. لقد استلمت على غرار وفود أخرى التقرير عن المشاورات الرئاسية التي أجريت يوم البارحة، ويتبين لي أنكم، سيادة الرئيسة، قد توصلتم إلى نتيجة مفادها أنه لا يوجد توافق في الآراء حول اتخاذ مقرر بشأن الاقتراح الخاص بالألغام البرية المضادة للأفراد خلال الجلسة العامة المعقودة في ٢٢ أيار/مايو. كان هذا هو الاستنتاج المتوصل إليه مساء أمس. ولست أدري ما هي التغيرات التي يمكن أن تطرأ خلال الفترة بين مساء أمس وصباح هذا اليوم، فإذا لم يكن قد تم التوصل إلى توافق في الآراء مساء أمس فلا يوجد في علم وفدي أي عنصر جديد يتيح إحراز توافق في الآراء اليوم بشأن اتخاذ مثل هذا المقرر. أما إذا كان قد تم التوصل مساء أمس في المشاورات الرئاسية إلى استنتاج ضرورة إجراء مشاورات غير رسمية مفتوحة سواء بشأن الاقتراح المؤرخ ٢٢ أيار/مايو أو بشأن الاقتراح المقدم من مجموعة الـ ٢١، الذي بهذه المناسبة، يشير أيضاً وإن كان بعبارات مختلفة بالطبع إلى تعيين منسق خاص معني بمسألة الألغام، فإنه ينبغي لنا في رأيي السير قدماً على هذا النحو، فلا يوجد ما يشير إلى تغير في الأمور.

إن وفدي، كما تعلمون سيدتي الرئيسة، هو وفد يولي أهمية كبيرة لمسألة الألغام. لقد شجعنا عملية أوتاوا ونحن نشارك فيها؛ كما أننا أطراف في اتفاقية عام ١٩٨٠؛ وقد تبنينا عملية إعلان القارة التي نعيش فيها قارة خالية من الألغام المضادة للأفراد. ونعتقد أن هذه الأجهزة عشوائية بطبيعتها وقد عقدنا العزم على تحقيق إزالتها من على وجه الأرض. ونحن نشارك، بناء عليه، في قلق العديد من الوفود إزاء استخدام تلك الألغام وانتاجها ونقلها، وندعو الوفود التي ترغب بهذا الحماس الظاهر في أن يشرع مؤتمر نزع السلاح على الفور في عملية مضمونها ومدتها غير محددين إلى الانضمام إلى عملية أوتاوا، والتوصل قبل نهاية هذا العام إلى فرض حظر تام على استخدام وانتاج ونقل هذه الأسلحة - أسلحة التدمير الشامل الكامن. فإذا لم يكن في استطاعة هذه الوفود أو بعضها قبول مثل هذا الحظر التام، ندعوها إلى التصديق على البروتوكول الثاني المعدل مؤخراً الملحق باتفاقية الأسلحة التقليدية المبرمة في عام ١٩٨٠، الذي يقيد، على الأقل، استخدام تلك الأسلحة ونقلها ويفيد في حماية البشرية من فقدان بعض الضحايا الأبرياء، فإذا لم تتمكن تلك الوفود من الانضمام إلى عملية أوتاوا أو التصديق على البروتوكول الثاني المعدل المشار إليه أعلاه، فإنني أدعوها التصديق على الأقل على اتفاقية عام ١٩٨٠ لكي تتمكن من المشاركة في المؤتمر الاستعراضي المقرر عقده عما قريب، قريب جداً، وهو مؤتمر سيمكننا أيضاً من إحراز تقدم في مجال الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر أو العشوائية الأثر. ولكننا ندعو تلك الوفود قبل كل شيء إلى عدم التماس

تصفيق العوام في هذا المؤتمر اخفاءً لعدم رغبتها في بذل أي جهد للتوصل إلى حل ولحقيقة محاولتها وهي أنها لا تسعى إلا لعرقلة عمليات أخرى جارية.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لممثل المكسيك. الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد هرنانديس (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية): أود فقط أن أقول إن وفدي ليس مندهشاً على الإطلاق للطلب الذي قدمه سفير فنلندا باتخاذ مقرر اليوم. ليس مندهشاً لأننا نتكلم عن هذا الموضوع منذ أسابيع وشهور. ولكن ما يدهش وفدي هو افتقارنا إلى ما يلزم من الشجاعة أو الجرأة أو الاتفاق لاتخاذ هذا المقرر. يشعر وفدي بالذهول لوجود بلدان تعوق أعمال مؤتمر نزع السلاح هذا. ولا يمكن لي أن أتصور سبب ذلك - ولا يمكن لبلدي أن يفهم ذلك. إنني ممتن للدعوات التي وجهت إلي وقد قبلتها بالطبع. إن مسألة الألغام المضادة للأفراد مسألة تتسم بأولوية عالية بالنسبة إلى بلدي الذي يشارك في جميع المفاوضات الجارية في كافة المحافل في جميع أرجاء العالم - أي أننا بعبارات أخرى لا نحتاج إلى أي دعوات أخرى. ولكن ما لا نفهمه هو، مرة أخرى، ما يمنع هذا المؤتمر من اتخاذ مقرر الآن في جلسة عامة رسمية. ولا نرى كذلك أنه يلزم توافق في الآراء لقبول ممارسة الرئيسة لامتيازاتها. فإن سلكنا هذه الطريق، فستحتاج أيضاً إلى توافق في الآراء لمعرفة ما إذا كنا سنجتمع أو لا في جلسات عامة. هذه هي الطريق التي بدأنا نسلكها. فأود أن أطلب مرة أخرى اتخاذ مقرر في هذه الجلسة العامة ليس لإرضاء الجمهور بل لأننفسنا تأدية لمسؤولياتنا في المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض على نزع السلاح.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لممثل الأرجنتين. الكلمة الآن لممثل الجمهورية التشيكية.

السيد سفوبودا (الجمهورية التشيكية) (الكلمة بالانكليزية): إن وفدي يؤيد تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به ممثل ماليزيا الموقر، ويقدّر كثيراً البيانات التي أدلى بها ممثلو فنلندا والمغرب وشيلي بشأن توسيع المؤتمر.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لممثل الجمهورية التشيكية. الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة.

سير مايكل وستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية) (الكلمة بالانكليزية): لا أود في الحقيقة سوى إبداء تعليقين اثنين. أولهما هو أن محضر المشاورات الرئاسية الذي قرأه علينا ممثل سوريا الموقر كان بالطبع المحضر الذي أعده، حسب افتراضي، ممثل مجموعة الـ ٢١ في تلك الجلسة. وكنت دائماً أعتقد أننا نواجه مشكلة هنا، وإنه يستحسن تماماً أن تكون الأمانة هي التي تعد محضر المشاورات الرئاسية. وعندما اقترحت ذلك من قبل لم ألق الشكر من نائب الأمين العام الموقر، ويبدو لي أن هذه المهمة ستكون مهمة صعبة ولكن على الأقل سيكون أمامنا جميعاً نفس المحضر. لأن المحضر الذي قرئ علينا، بكل صراحة - ولا أشك ولو ثانية واحدة أنه كان المحضر الصادق الذي وضعه أحد المشتركين في ذاك الاجتماع - ليس نفس المحضر الذي أُعطي لبعضنا الآخر. لذا أعتقد أنه من الصعب جداً، وهذا أمر ينبغي تناوله، ربما عندما نبدأ النظر في تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته. بيد أن غرضي الرئيسي هو في الواقع أن أبين أنه سيكون من الخطير جداً قبول الحجة القائلة بأنه لا يمكن لكم، أنتم الرئيسة، أن

توجهوا سؤالاً للمؤتمر بدون وجود توافق في الآراء للسماح لكم بطرح سؤالكم. ويرى وفدي أن ذلك لا يمكن أن يكون سليماً. ولا نعتقد أن أي هيئة من الهيئات الدولية تعمل بهذا الأسلوب، ونرى أن هذه هي طريقة لضمان تعثر مؤتمر نزع السلاح حتى يتوقف تماماً. ولا شك في أنه يحق لأي وفد أن يعترض على جوهر أي اقتراح عندما يقدم، ولكن لا يبدو من الصواب في نظري أن يدفع أي وفد بأنه لا يجوز طرح السؤال. وأعتقد حقاً أننا إذا سمحنا بوجود هذا الوضع فلن نجد أبداً مخرجاً من الطريق المسدود التي نحن فيها الآن. لذا أعرب عن تأييدي القوي للطلب الذي قدمه سفير فنلندا الموقر والذي أيده ممثل الأرجنتين الموقر، بأن تكتفوا بالسؤال عما إذا كان هناك أي اعتراض على الاقتراح بتعيين منسق خاص معني بمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد بالشروط المنبثقة عن المفاوضات والمشاورات التي ترأسها سلفكم الموقر في هذا المنصب.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لممثل المملكة المتحدة. الكلمة الآن لممثلة إيرلندا.

السيدة أندرسون (إيرلندا) (الكلمة بالانكليزية): عندما دخلت هذه القاعة في صباح هذا اليوم لم أكن أنوي طلب الكلمة بكل صراحة، ولكنني سأتكلم بإيجاز وبصفة غير رسمية عن مسألة واحدة هي مسألة توسيع المؤتمر. لقد أخذت هذه المسألة مركز الصدارة إلى حد ما في البيانات التي أدلى بها بعض المتحدثين صباح هذا اليوم، وأعرب عن شكري لكل من استرعوا الانتباه إليها. وأود أن أدرج في السجل بما أمكنني من قوة نداء للتحرك بشكل ما في هذا الصدد. وأشعر حقاً بأن وفدي أبدى مع وفود عديدة أخرى صبراً جميلاً في هذا الصدد. ونحن نطلب منذ خمسة عشر عاماً الانضمام إلى مؤتمر نزع السلاح. ونعود إلى فتح هذا الموضوع بين الحين والآخر في هذا القاعة بصورة رسمية أو غير رسمية. ولم نشأ الإلحاح في طرحه مراراً وتكراراً لأننا نعرف كم هي عديدة القضايا الموضوعية الهامة حقاً التي ينبغي لهذا المؤتمر أن يتناولها بالإضافة إلى مسألة توسيع المؤتمر. ولا يسعني إلاّ أن أعرب لكم عن تعاطفي التام مع النداء الذي وجهتموه إلى المؤتمر صباح هذا اليوم داعين إلى الشروع في الأعمال الموضوعية. وندرك أن هناك عدداً من المجالات، سواء كانت تتعلق بمسألة وقف إنتاج المواد الإنشطارية أو بالألغام البرية أو بنزع السلاح النووي، من المهم للغاية البدء فيها في العمل الموضوعي. لهذا السبب، لم نشأ، كما قلت من قبل، أن نرفع صوتنا للمطالبة بدون كلل بتناول مسألة توسيع المؤتمر. ولكنني أبين بكل صدق أن صبرنا قد نفذ حقاً في هذه المرحلة. هل تذكرون كيف انضمت إلى المؤتمر مجموعة الـ ٢٣ في شهر حزيران/يونيه قبل سنة واحدة وكم كنا سعداء لانضمامهم. لقد شجعتنا البيانات التي اعتبرناها وما زلنا نعتبرها صادقة في تلك المرحلة، بيانات من وفود عديدة جداً أفادت بأن تلك ليست نهاية المناقشة بشأن مسألة توسيع المؤتمر وأنه كان يوجد حقاً التزام "بحسن نية" تجاه طالبين آخرين بإبقاء القضية قيد الاستعراض وإحراز تقدم بشأن هذا الموضوع. لقد شُجعنا حينذاك، ولكن مرَّ على ذلك إثنا عشر شهراً.

وفي مطلع هذا العام، خلال دورتنا الأولى، على حد ما أعتقد، سمعنا الرئيس يقول إن هناك توافقاً في الآراء بشأن تعيين منسق خاص معني بمسألة توسيع المؤتمر، فأصبح الموضوع حينذاك موضوع تعيين الشخص الذي سيضطلع بهذه المهمة، وقد تم التعهد بالتزامات متنوعة للمجموعات بأن ذلك لن ينتقص بشيء من الفرص المتاحة لتلك المجموعة لأن يكون لها منسق خاص يعنى بمسألة أخرى قد تتسم بأهمية أكبر بالنسبة إلى المجموعة. والواقع أن المشهد كان ملفتاً للنظر حقاً حيث شهدنا شيئاً مثل "إمرار الكرة" بين المعنيين حيث بدا أنه لا يوجد أحد في مؤتمر نزع السلاح مستعد لتأدية مهام المنسق. ولربما كان فهمي

خاطئاً. فليس من السهل دائماً بالنسبة إلى مراقب في هذا المحفل أن يفهم بدقة ما يجري في كافة المناقشات. ولكن ما فهمناه نحن المدرجة أسماؤنا على قائمة الانتظار هو: أنه لا يوجد من يرغب في تأدية هذا العمل. فما هو الانطباع الذي نخرج به من ذلك، نحن الذين طال بنا الانتظار، وعواصمنا، والعديد من بيننا ممن يرغبون في تقديم إسهامهم كأعضاء في مؤتمر نزع السلاح؟

وهكذا سمعنا الرأي القائل بأنه ينبغي التركيز بصفة خاصة على هذا الموضوع خلال الجلسات العامة. أما مسألة المنسق فما زالت مطروحة، ويبدو لي أن وجود أي آلية أفضل من عدم وجودها. ولقد قدمت سبع دول أخرى طلبات للانضمام منذ آخر مرة تم فيها تكريس بعض الوقت لهذه المسألة. والآلية الوحيدة التي قد أعرب عن تردد بسيط بشأنها هي ما يتعلق بالاقتراح المقدم من زميلنا الماليزي الذي أعلم أنه يتكلم من نفس منظورنا بالضبط وبشعور بنفاد الصبر يراوده مثل شعورنا، ولكنه يطرح فكرة أن تكون الرئيسة هي من يقدم توصية. ولو اعتقدت أن ذلك سيسفر عن نتيجة فعلية لأيدت الأمر أتم التأييد. ولكننـــــي أذكر - وبالطبع لا أشكك هنا في مهارة أي رئيس بصفته الشخصية - ولكنني أذكر منذ أن وصلت إلى جنيف، وبعد أن تحدثت على مر سنتين إلى كل رئيس من الرؤساء، أن كل رئيس يحاول "بحسن نية" إحراز تقدم في هذا المجال، بيد أن المسألة تحتاج، في نظري، إلى منسق خاص بوسعه إيلاء المسألة اهتماماً أكثر استدامة بل وأطول أجلاً. خلاصة القول إن ما يلزم هو أي آلية يرجح أن تؤدي إلى نتائج سريعة محددة - وأقر مرة أخرى كما فعلت في البداية بأنه يوجد العديد من المسائل التي تتسم بأهمية موضوعية بالغة في جدول أعمال هذا المؤتمر - ولا نريد بشكل من الأشكال أن نصرف الانتباه عن تحقيق تقدم في هذه المسائل - ولكن، رجاء، دعونا نحرز التقدم إلى جانب ذلك في مسألة توسيع المؤتمر أيضاً.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لسفيرة إيرلندا على كلمتها. وما زال لدي على قائمة المتحدثين أسماء تسعة متحدثين آخرين: تركيا، الصين، ميانمار، شيلي، المكسيك، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، بولندا. وبناء عليه الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد كيسكينتيبيه (تركيا) (الكلمة بالانكليزية): نظراً إلى أن الفرصة سنحت لسفيري خلال الجلسة العامة الأخيرة لأن يتقدم إليكم بالتهنئة لتوليكم منصب الرئاسة، فسأقصر بياني هذا على مناقشتنا الحالية.

أود أن أعرب عن تقدير وفدي لمجموعة الـ ٢١ للاقتراح الذي قدمته بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح كما ورد في الوثيقة CD/1462. ونرحب أيضاً بالاقتراح المقدم بشأن تعيين ولاية للجنة المخصصة لنزع السلاح النووي. وسننظر جدياً في هذا الاقتراح. ولقد أحاط وفدي علماً بالبيانات التي قدمها بعض أعضاء مجموعة الـ ٢١ بما يفيد أنه تم بذل جهود شاقة لوضع الوثيقة المتعلقة ببرنامج العمل وأنه تم بذل جهد حقيقي للبحث عن حل مشترك لكي يتمكن المؤتمر من الخروج من الطريق المسدود الذي يجد نفسه فيه. لقد درسنا الاقتراح في جملته دراسة دقيقة. وبالرغم من أنه قد لا يمكن التوصل في مؤتمر نزع السلاح إلى توافق في الآراء حول جميع بنود الاقتراح، فقد تحققنا من بعض العناصر التي يمكن عزلها واستخدامها كأساس لاتخاذ مقررات أخرى قد تشكل في مجموعها برنامج عملنا للفترة المتبقية من هذه السنة.

ويؤيد وفدي إنشاء لجان مخصصة لضمانات الأمن السلبية، وللفضاء الخارجي، وللشفافية في مسألة التسلح، فضلاً عن إنشاء لجنة مخصصة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية. كما يمكنا مسايرة مقرر بتعيين منسقين خاصين بشأن توسيع المؤتمر وجدول أعمال المؤتمر وتحسين أدائه وزيادة فعاليته. ولكن ينبغي في اعتقادنا أن نتخذ أولاً ما نضج من مقررات. ونقصد بذلك مشروع المقرر المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧ بشأن تعيين منسق خاص معني بمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد، فهو موضوع جدير بأن نوليه اهتمامنا الفوري، ولا سيما على ضوء بيانات بعض المتحدثين السابقين. فإذا نجحنا في اتخاذ هذا المقرر الآن في هذه الجلسة العامة، تمكنا فيما بعد من اتخاذ مقررات بشأن اقتراحات أخرى. وبناء عليه يعرب وفدي عن انضمامه إلى الطلب الذي قدمه سفير فنلندا الموقر وأيدته وفود أخرى.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لممثل تركيا، الكلمة الآن لممثل الصين.

السيد وانغ (الصين) (الكلمة بالصينية): سيدتي الرئيسة أود أن أحتفظ بفرصة لسفيري لكي يقدم إليكم تهانيه في مناسبة رسمية.

ويعرب الوفد الصيني عن سروره لحضوره المشاورات الرئاسية مع منسقي المجموعات مساء الأمس. ولقد اشتركت شخصياً في هذه المشاورات، لذا أود أن أشهد بدقة الملخص الذي قدمته الرئيسة عقب مشاورات مساء الأمس حسبما سرده من جديد الممثل السوري. بل ويمكن لي أن أقول إنه حرفي. ويمكنني أن أقول بالإضافة إلى ذلك إن الصيغة السورية لملخص الرئيسة قد تكون من صياغة منسق مجموعة الـ ٢١ ولكن جميع هذه النقاط المبينة دقيقة. وبوسعي أن أؤكد لكم فيما يتعلق بدقة ملخص الرئيسة لم يتسن لنا الوقت لمقارنة ملاحظاتنا مع مجموعة الـ ٢١. وأود أن أضيف، أيضاً، أنه أثناء المشاورات التي أجريت مساء الأمس، أوضحت احدى المجموعات في عدد من المناسبات أنها مستعدة لمناقشة اقتراح مجموعة الـ ٢١ بشأن برنامج العمل. وقالت مجموعة أخرى إنه لا يمكنها أن تنظر في مناقشة اقتراح مجموعة الـ ٢١ إلاّ عندما يبت مؤتمر نزع السلاح في مسألة تعيين منسق معني بمسألة الألغام البرية.

ثانياً، لقد طرحت الرئيسة سؤالين بالفعل: فهل يجب أو لا أن نتخذ مقرراً باتخاذ إجراء فوري بشأن تعيين منسق معني بمسألة الألغام البرية، أو هل يجب كما اقترحتم، سيدتي الرئيسة، مساء الأمس، أن ننتقل إلى مشاورات غير رسمية بعد اختتام الجلسة العامة الرسمية. وبالفعل لم نتوصل فيما يتعلق بهذين السؤالين المختلفين ولو إلى حل واحد. أي أن بعض البلدان تفضل، بعبارات أخرى، اتخاذ مقرر فوري بشأن المنسق المعني بمسألة الألغام البرية، بينما تفضل بلدان أخرى إجراء مشاورات غير رسمية. وفي أي حال، فإن المشاورات الرئاسية التي أجريت مساء أمس والمناقشات التي أجريت صباح هذا اليوم تبين جميعاً أنه لا يوجد بعد في هذه المرحلة توافق في الآراء في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن تعيين منسق معني بمسألة الألغام البرية.

ولقد ذكّرنا سفير شيلي على التو بأنه تنبغي مراعاة أحكام النظام الداخلي للمؤتمر. ويؤيد الوفد الصيني هذا الرأي تماماً. ومن أهم مواد النظام الداخلي للمؤتمر المادة التي تنص على أنه لا يجوز اتخاذ مقرر على أساس توافق الآراء. وبما أننا لم نتوصل حتى الآن إلى توافق في الآراء يعرب الوفد الصيني عن موافقته، تعجيلاً لأعمالنا، على اقتراح الرئيسة باختتام جلستنا العامة الآن والدخول في مشاورات غير

رسمية فوراً لمناقشة اقتراح مجموعة الـ ٢١ بشأن برنامج العمل ومشروع المقرر بتعيين منسق معني بمسألة الألغام البرية. وسيشارك الوفد الصيني بحسن نية في المناقشات التي ستجرى خلال المشاورات غير الرسمية.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لممثل الصين. الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد آيه (ميانمار) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أكرر لكم، بادئ ذي بدء، تقديري للعمل الممتاز الذي تقومون به باسم مؤتمرنا. وكذلك أعرب عن شكري لسلفكم في هذا المنصب، السفير برد ينيكوف الذي وجهنا بكل هذه الجدارة طوال فترة ولايته. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري العميق للبيان الهام الذي أدلى به سعادة وزير خارجية السنغال صباح هذا اليوم.

وأود الآن التحدث بصفتي منسق مجموعة الـ ٢١. وأذكّر بأنني أشرت البارحة أثناء المشاورات الرئاسية إلى اقتراح مجموعة الـ ٢١ بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٧، الوارد في الوثيقة CD/1462 الذي طرح في الجلسة العامة ليوم ٥ حزيران/يونيه وقد أشرتم إليه بنفسكم من قبل. وأذكر أن العديد من الوفود رحبت في مشاورات لاحقة بتقديم هذا الاقتراح بوصفه انجازاً مفيداً يساعد على التحرك قدماً في أعمال المؤتمر. وكذلك أذكر أنني شددت على أن المجموعة ما زالت تولي أولوية قصوى إلى مسألة نزع السلاح النووي. وموقف المجموعة أنه ليس هناك بعد في المؤتمر توافق في الآراء حول سبل وأساليب تناول المسائل المتصلة بمختلف بنود جدول الأعمال. وبناء عليه تود مجموعة الـ ٢١ أن تطلب إليكم مواصلة مشاوراتكم ومساعيكم الرامية إلى ايجاد أساس لتوافق الآراء. وأذكر أيضاً أنكم أصبحتم، عقب تبادل مكثف للآراء، في موقف يمكنكم أخيراً من استنباط النتائج كما بين من قبل مندوب الجمهورية العربية السورية الموقر. ونقول تكراراً: إن النقطة الأولى هي أنه لا يوجد توافق في الآراء على اتخاذ مقرر في الجلسة العامة بشأن الاقتراح المقدم في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧ بصدد الألغام البرية المضادة للأفراد؛ والنقطة الثانية هي أنه يوجد اقتراح بإجراء مشاورات رئاسية مفتوحة حول نقطتين هما الاقتراح المقدم في ٢٢ أيار/مايو والاقتراح المقدم من مجموعة الـ ٢١ أي الوثيقة CD/1462، وأنه يجب النظر في هذين الاقتراحين سوياً بدون ترتيب أولوي؛ أما النقطة الثالثة فهي إجراء مشاورات رئاسية مفتوحة وغير رسمية اليوم. ويبدو أن الأمر اختلط شيئاً ما فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذته الرئيسة في هذا الصدد. وأود الاعتذار لأسلوبي في عرض استنتاجات الرئيسة على مجموعة الـ ٢١، فلربما كانت اللغة الانكليزية غير مكينة أو لربما كان تعبيري بالانكليزية عما فهمته من استنتاجات الرئيسة غير مناسب. أعتذر لذلك، فالانكليزية ليست لغتي الأم. ولكن إقراراً بالواقع سنكون ممتنين لو تفضلتم بتكرار ما تقرر في استنتاجاتكم الرئاسية. وأود الإعراب، في هذا الصدد عن شكري الخالص لوفد جمهورية الصين الشعبية الذي أكد دقة النقاط التي عرضتها لمجموعتي بصفتي منسق مجموعة الـ ٢١. ولقد قدم اقتراح بأن تتولى الأمانة تدوين المشاورات الرئاسية لتفادي أي التباس في المستقبل، وأنا أرحب بهذا الاقتراح باسم وفد ميانمار.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لسفير ميانمار على بيانه. والآن الكلمة لممثل شيلي.

السيد بيرغونيو (شيلي) (الكلمة بالاسبانية): أود أن أبين بإيجاز شديد، وعرضاً، فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به صديقي الموقر سفير المكسيك أنني لا أعتقد أننا نسعى، نحن البلدان التي تلح

على تناول مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد في مؤتمر نزع السلاح إلى عرقلة عملية أوتاوا، وإنما نرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يرحب بكافة الجهود البناءة التي تبذل لوضع حد لهذا البلاء. وأود فيما يتعلق بالنقاط الإجرائية الهامة التي نشأت نتيجة البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة، أن أعرب عن تقديري للايضاحات التي قدمها ممثلو سوريا والصين وميانمار، وأود في الوقت نفسه أن أعرب عن قلقي الشديد إزاء جوهر الاستنتاجات وكون هذا الجوهر لا يطابق الوصف المقدم عن المشاورات ومواقف المجموعات.

فإذا ما خلصت المجموعات الثلاث إلى ضرورة النظر في الاقتراح المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧ والاقتراح الذي قدمته مجموعتنا مجموعة الـ ٢١ في نفس الوقت وبدون ترتيب أولوي، إذا خلصتم إلى هذه النتيجة، سيادة الرئيسة، وإذا ما كان هذا قراركم، فسيحترمه وفدي بدون أي شك، ولكنه سيفعل ذلك محتجاً، لأن هذا النهج يشوه المفهوم الذي على أساسه اشتركنا، بل وبنشاط، في إعداد برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/1462 وفي الموافقة عليه. وثمة عنصر أساسي في اعتماد برنامج العمل هو عدم استخدامه أو عدم إمكانية استخدامه لإعاقة عمل هذا المؤتمر، أو للحيلولة دون إحراز تقدم بشأن مقترحات ألمع إليها بالفعل. فعندما أشرت إلى نظامنا الداخلي أشرت أيضاً بالطبع إلى تلك العناصر الموجودة المتصلة بالأولوية والتي ينبغي لنا عادة الالتزام بها. لذا ينبغي اتباع النظام الداخلي للنظر في الاقتراحين المقدمين، الاقتراح الواسع الذي يشكل إطاراً نود أن توضع فيه كافة المواضيع بما فيها مسألة الألغام المضادة للأفراد، والاقتراح المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧ الذي قدم قبله، فكان رد الفعل الذي وددت إثارته خاطئاً أو غير صحيح لسوء الحظ، لأنكم إذا ما توصلتم إلى هذه النتيجة، سيدتي، وإذا وافقت المجموعات الثلاث على أمر لا يمكن بداهة لوفدي أن يقبله لأنه يراه مخالفاً للأساليب والمعايير التي نتقيد بها في إجراءاتنا، فإن وفدي يود الاحتجاج على ذلك. وأود أن أحتج على القول القائل إننا بهذا الأسلوب سنستمر في منع مؤتمر نزع السلاح عن العمل، ونعتقد أن من المشروع، بل ونكرر أن من المشروع أن نستمر في إثارة تساؤلات، لا مجرد حول مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد، إنما أيضاً حول اللجنة المخصصة لنزع السلاح النووي، وكذلك حول مسألة توسيع المؤتمر، وجميع القضايا، ولا نعتقد، ونكرر أننا لا نعتقد، مع الاعتراض الذي قدمه وفد يعتقد أننا نقترح ذلك، أن المسألة هي مسألة حل المجموعات: فالمجموعات شديدة الأهمية، وجميعنا نثق في منسقينا، وجميعنا نثق في تقديركم، سيدتي، وفي معرفتكم ومهارتكم في ايجاد حل لهذه القضية، ولكن يتعين أن تكون القواعد واضحة وشفافة. ووفدي يواجه صعوبة بالغة في قبول هذا لأنه مخالف للأسلوب المتبع في قبول برنامج العمل في مجموعة الـ ٢١، على أساس ألاّ يستخدم لإعاقة أي اقتراح، وأنا إن كنت أفهم ممثل ميانمار عندما يقول إن لغته ليست الانكليزية، وهي ليست لغتي أيضاً، فما افهمه، ما يبدو لي أنه يمكن استنتاجه من ذلك، هو أننا نقول إنه يمكن لنا في هذه المشاورات أن نتناول هاتين القضيتين بنفس الأسلوب وبدون ترتيب أولوي، هذا هو ما يصعب علي قبوله. فإذا كان هذا هو قراركم، سيدتي فيراعيه وفدي بالطبع، ولكنه سيفعل ذلك مع الاحتجاج.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لممثل شيلي. الكلمة الآن لسفيرة الهند.

السيدة غوش (الهند) (الكلمة بالانكليزية): حيث إنه سبق لي أن قدمت إليكم التهاني في البيان الذي أدليت به الأسبوع الماضي، أو ربما في وقت آخر، فلن أكرر ذلك. وأعتقد، على أي حال، أنكم واثقون من تعاون وفدي معكم.

أود أن أبين نقطتين. أولاهما هي مسألة توسيع مؤتمر نزع السلاح. فاسمحوا لي بأن اقترح عليكم إجراء مشاورات، إذا كان الأمر مقبولاً بالنسبة إليكم، والقيام في غضون أسبوع واحد بتعيين صديق للرئيس يتناول مسألة توسيع المؤتمر. وأود أن أعتذر رأساً عن ترشيح نفسي نظراً إلى أنني سأغادر المدينة. وأعتقد أن الأوان قد حان، وقد استمعنا إلى زميلين على الأقل من زملائنا، بل وأكثر، ربما ثلاثة أو أربعة من الزملاء، أعربوا، محقين، عن استيائهم البالغ لما نتبعه من أسلوب في معالجة هذه المسألة. واقتراحي هو، بإدخال تعديل بسيط على الاقتراح الماليزي، أن تكرسوا أسبوعاً واحداً لتعيين صديق للرئيس يقوم بمهمة منسق خاص بشأن مسألة توسيع المؤتمر.

أما النقطة الثانية فهي أن موقفنا بشأن الاقتراح الاسترالي معروف لأن موقفنا بصدد برنامج العمل مشمول بموقف مجموعة الـ ٢١، ولكني لا أعتقد أن اللف والدوران سيخدمان أي غرض. وأود أن أقترح، نظراً إلى أن اقتراح مجموعة الـ ٢١ هو في الواقع على حد ما فهمت تعديل للاقتراح الاسترالي. ولكنني لن أتعمق في ذلك. هل لي أن اقترح فقط أن تجروا مشاورات بشأن أفضل أسلوب يمكننا به ايجاد أساس لتوافق في الآراء بشأن هذين الاقتراحين من خلال مشاورات غير رسمية. لقد أمضينا الآن ستة أشهر ونحن نحاول إجراء مشاورات مختلفة مفتوحة. وأنا لا أواجه أي مشكلة في ذلك. وبإمكاننا أن نفعل ذلك في مشاورات مفتوحة. وبإمكاننا أيضاً أن نفعل ذلك في هذه القاعة. أو أن نفعل ذلك في القاعة المجاورة. أو يمكن لكم أن تفعلوا ذلك في إطار مجموعات - كما ترغبون. ولكني أعتقد أن إجراء مشاورات غير رسمية لمحاولة ايجاد ولإيجاد صيغة يمكن أن تشكل أساساً يتفق عليه هو الطريق الوحيدة لإحراز تقدم في الوقت الحالي. ولا أعتقد أننا نخدم المؤتمر بالمضي في الطريق الذي نسير عليه الآن. فينبغي لنا، في الواقع، أن نترك الأمور لكم بصفتكم الرئيسة، ونقول إنكم ستعودون لتقديم تقرير خلال الجلسة العامة التي ستعقد يوم الخميس المقبل بشأن النتائج التي أسفرت عنها تلك المشاورات. وسننطلق من ذلك. ولكنني أعتقد أن تكريس أسبوع لإجراء مشاورات غير رسمية لمحاولة إيجاد ولإيجاد صيغة قد تشكل أساساً لإحراز توافق في الآراء هو الحل الوحيد لإحراز تقدم.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لسفيرة الهند للمقترحات المختلفة التي أحطت علماً بها. الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة كريتينبرغر (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): نظراً إلى أن هذه هي المرة الأولى التي أخذت فيها الكلمة في الجلسة العامة الرسمية المعقودة تحت رئاستكم، اسمحوا لي بأن اقدم لكم تهاني وفدي لأن التسلسل الأبجدي قد جاء بكم في منصب الرئاسة في هذه المرحلة الحاسمة من أعمالنا. وأود كذلك أن أؤكد لكم التزام وفدي ودعمه لكم.

لقد سمعنا تكراراً على مر الأسابيع العديدة الماضية سواء في إطار المشاورات الرسمية أو غير الرسمية أنه لا يوجد توافق في الآراء حول مسألة أو أخرى. وكذلك سمعنا نداءات حادة تطالب بتحقيق الشفافية في هذا المحفل. أما عبارة "لا توافق في الآراء" فهي للأسف عبارة غير شفافة، وهي لا تمنحنا حقاً الوسائل اللازمة للتحرك قدماً. فلننظر إلى تتابع الأوراق في التقويم، وسنرى أن اليوم هو ١٢ حزيران/يونيه. وقد طلب وفد فنلندا اتخاذ مقرر اليوم بشأن ما سمي باقتراح ٢٢ أيار/مايو الوارد في الوثيقة CD/1458 بالصيغة المعدلة من طرفنا جميعاً خلال المشاورات غير الرسمية والمعممة الآن بجميع اللغات.

وفيما يتعلق بالمشاورات الرئاسية التي أجريت أمس، أو فيما يتعلق بأي مشاورات رئاسية أخرى، أود استرعاء الانتباه إلى أن هذه المحافل ليست محافل لاتخاذ القرار. وهي ليست في الواقع إلاّ أجهزة تساعد الرئيس على كيفية تصريف أعمال الاجتماعات الرسمية. أما الجلسة العامة فهي هيئة اتخاذ القرار. ويبدو لوفدي أن الاستنتاجات المتوصل إليها خلال المشاورات الرئاسية غير الرسمية لا يمكن أن تلزمنا في هذا الإطار، إطار الهيئة الرسمية لاتخاذ القرار في المؤتمر. لذا أود، استناداً إلى النداء الموجه لتحقيق الشفافية، والنداء الداعي إلى اتخاذ المقررات ومعرفة ما توصلنا إليه، أن أعرب عن تأييدي للاقتراح المقدم باتخاذ مقرر بشأن الوثيقة CD/1458 بصيغتها المنقحة من طرفنا خلال المشاورات غير الرسمية.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية على كلمتها وعلى الكلمات التي وجهتها للرئاسة. الكلمة الآن لممثل هولندا فليتفضل.

السيد راماكر (هولندا) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أنضم إلى الآخرين لأهنئكم على توليكم هذه المسؤولية الثقيلة حقاً مسؤولية ترأس المؤتمر. واسمحوا لي أيضاً بأن أعرب عن تقدير وفدي للبيان الجاد المليء بالأفكار الذي قدمه وزير خارجية بلدكم، سعادة السيد مصطفى نياسي. وأود، أخيراً، أن أقدم، على غرار الآخرين، الشكر لسلفكم في رئاسة هذا المؤتمر، السفير برديتيكوف، لاتخاذه المبادرة التي أوصلتنا إلى جوهر مناقشتنا هذا الصباح، ألا وهو المقرر الذي ينبغي اتخاذه بشأن الاقتراح المقدم من زميلنا الموقر من فنلندا.

منذ فترة ما وهولندا قلقة إزاء الوضع في هذا المؤتمر حيث لا يبدو أن هناك أي تقدم فيما يتعلق بالنهوض بعمل ملموس. ولكنا كنا نتوقع، عموماً، أن يمر المؤتمر بسنة صعبة إلى حد ما، سنة إعادة توجيه نحو ما يستطيع انجازه وما لا يستطيع انجازه، في أعقاب اختتام المفاوضات خلال العام الماضي بشأن مسألة هامة هي مسألة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولكن خلال الأسابيع القليلة الماضية، واليوم بصفة خاصة، أصبح قلق وفدي أعمق في طبيعته. وليس الأمر هو أننا لا نعمل بطريقة ملموسة وإنما ما يبدو منّا - وأرجو ألاّ يكون ذلك حقيقة - من ارتباك أمام كيفية التوصل إلى اتخاذ القرار. ومنذ عدة أشهر - وأعتقد أنه يجب علينا من باب الحكمة أن نتذكر هنا فترة رئاسة سلفيكم الروماني والروسي - يبدو أنه يوجد ميل، إذا جاز التعبير، إلى الانتقاص من أهمية دور الرئيس في المؤتمر. وأذكر بوضوح أنه أثيرت في هذه القاعة مسألة ضرورة إجراء مشاورات والتوصل إلى توافق في الآراء، ثم بشأن كيفية إجراء المشاورات حول ما يسمى ببرنامج عملنا. أما اليوم فنسمع أنه لا يوجد على ما يبدو توافق في الآراء حول ما إذا كان هناك توافق في الآراء - وقد أصبح الأمر معقداً - كان هناك بالأمس توافق في الآراء على أنكم استنتجتم أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن كيفية التوصل إلى توافق في الآراء حول الاقتراح المقدم من فنلندا. أسمع البعض يضحك ولكني أعتقد بأن الوضع خطير للغاية إن استمررنا في هذه الطريق وكان علينا بالفعل التوصل أولاً إلى توافق في الآراء بشأن كيفية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية اتخاذ قرار. ويبدو لي أن هؤلاء الذين يلتمسون ذلك ينتحلون صفة رئيس المؤتمر، وأعتقد أنه إذا كانت هذه هي الطريق التي ينبغي سلوكها، فسيكون مستقبل المؤتمر حالكاً في نظري. وأنا مثلي مثل الآخرين لا أرى أي مشكلة في قبول الرأي القائل بأننا نحتاج إلى توافق في الآراء حول الجوهر، ولكن سيكون من الصعب نوعاً بالنسبة إلى وفدي أن يقبل النظرية القائلة بأن مسالة معرفة كيفية تصريف شؤون المؤتمر خاضعة هي الأخرى إلى توافق في الآراء. وإنني أعتقد، بناء عليه، أنكم لستم في الأمور المتصلة بهذه المسائل بين أيدي المؤتمر، بل إن المؤتمر هو

الذي يوجد بين يديكم، وأعتقد أنني في هذا أميل إلى تأييد كلام سفيرة الهند المتحدثة الأخيرة قبل الولايات المتحدة الأمريكية بأن مسؤولية ثقيلة تقع بالفعل على عاتقكم، وأن مهمة الرئيس، بالتالي، هي مهمة هائلة. ولكن ذلك لا يعني أننا نستخف بالصعوبات، ولكن أرى أنه ينبغي لنا، جميعاً هنا، أن نميز تماماً بين أمرين إذا ما أردنا حقاً المضي قدماً. أرى على غرار آخرين أنه ينبغي لنا أن نتوخى الحذر وأن نكون واعين بأن للرئيس مسؤولياته، وأنا متيقن أننا إذا ما وضعنا هذين الأساسين في الحسبان فسنتوصل إلى حل في النهاية.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً للسفير راماكر لما قدمه من ملاحظات. الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد باك (بولندا) (الكلمة بالانكليزية): لقد سنحت الفرصة من قبل للوفد البولندي لتهنئتكم على توليكم رئاسة المؤتمر.

وأود بوصفي ممثل البلد الثالث المشترك في تقديم الاقتراح المؤرخ ٢٧ آذار/مارس بتعيين منسق خاص معني بمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد (CD/1450) أن أكرر البيانات التي أدلي بها اليوم والأسئلة التي طرحها في هذا الصدد ممثلو فنلندا وشيلي والمملكة المتحدة الموقرون، وقد طرحها العديد غيرهم في الواقع. فلم لا نتخذ مقرراً في هذا الصدد الآن؟ لقد أفضى الاقتراح الثلاثي الأطراف إلى مناقشات كثيرة بل وإلى التقاء هام في الأفكار. وتم نتيجة ذلك الاتفاق على صيغة بشرط التشاور مع عواصمنا، في ٢٢ أيار/مايو. لم لا نرجع إلى التعليمات التي قلنا إنه علينا أن نسعى للحصول عليها والتي لا بد أنها قد وصلتنا بصدد هذا الموضوع؟ ولماذا لا يمكن لنا الآن اتخاذ مقرر مناسب، في هذا الاتجاه أو ذلك، على أساس هذه التعليمات؟ فيجب أن نتوصل الآن وهنا حول هذه المائدة إلى إقرار وجود أو عدم وجود توافق في الآراء. فلا نستطيع أن نتوارى وراء مواقف مجموعات وقرارات تتخذ في محافل أخرى.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكرا لممثل بولندا. الكلمة الآن لسفير المغرب.

السيد بن جلون - تويمي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية): أرى أن حوار الصم ما زال مستمراً. ولا أريد الاشتراك فيه؛ كل ما أوده هو الرجوع إلى الاقتراح الذي قدمته في البداية فأطلب إليكم أن تقرروا، إن أمكن، وسيكون ذلك أول قرار يتخذ اليوم، تكريس الجلسة العامة التي ستعقد في ٢٦ حزيران/يونيه قبل انتهاء فترة رئاستكم، لمسألة توسيع المؤتمر لكي تتمكن جميع الوفود من تقديم بيانات وإيضاحات بشأن موقفها. وأعرب عن مشاطرتي في رأي السفيرة غوشه عندما تقول إنه قد يكون من المفيد أن نجد صديقاً للرئيسة، ولكن إذا لم تتمكنوا من العثور على منسق خاص أشك في أن تجدوا صديقاً للرئيس. وأعتقد أنه إذا لم تجدوه فذلك يعود لا شك إلى أسباب بل وأسباب حقيقية، لذا فإنَّ طَرْح هذه المسائل على المناقشة خلال الجلسات العامة سيسمح بتوضيح شتى المواقف، بل ولربما أيضاً ببروز بعض النقاط المشتركة التي قد تقنع الكثيرين في المؤتمر، أولاً بتكريس اهتمام أكبر إلى هذه المسألة الهامة التي تعهدنا بتناولها جميعاً، وكذلك بإتاحة تعيين منسق خاص لتأدية العمل باعتباره آلية لمؤتمر نزع السلاح.

وأعتقد أنه ينبغي تقديم اقتراح عملي. فأقترح عليكم، بالتالي، أن يخصص يوم الخميس ٢٦ حزيران/يونيه لمسألة توسيع المؤتمر وأن يستعد له الجميع. لم اقترح الأسبوع القادم لأن الموضوع يتسم بالأهمية فيجب أن نتمكن من استشارة عواصمنا وأن نأتي إلى الاجتماع مستعدين. وذلك سيتيح لمن ينتظرون منذ ١٥ عاماً تكوين فكرة عن المشاكل والإمكانيات، فيكون المؤتمر بذلك قد وفى بالتزاماته، حيث كان قد تعهد باجتياز مرحلة أولى في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٦ بقبول الدول الـ ٢٣، وبالنظر في جميع الطلبات المقدمة فيما بعد. فحبذا لو اتخذنا مقرراً قبل نهاية هذه الجلسة لمعرفة ما إذا كان الجميع على استعداد لدراسة مسألة تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة إلينا إذ يجب أن يكون المؤتمر ممثلاً للمجتمع الدولي. وأعتقد أن وفود بلدان عديدة لها مركز المراقب جديرة بأن تكون عضواً كاملاً في المؤتمر وأن هذا ربما مكن المؤتمر من أن يناقش بعض المسائل مناقشة أفضل، كما وأن يعكس على نحو أفضل رغبات المجتمع الدولي. خلاصة اقتراحي، إذن، هي أن نعقد جلسة عامة يوم الخميس ٢٦ حزيران/يونيه تكرس لهذه المسألة، وأن تكون على استعداد لتقديم بيانات توضح تصورنا لتوسيع المؤتمر عما هو عليه حالياً.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لسفير المغرب. وسأوجه السؤال للمؤتمر، بالطبع، لمعرفة رأيه في الاقتراح المحدّد تماما الذي قدمتموه تواً بتكريس الجلسة العامة التي ستعقد يوم الخميس ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ لمسألة توسيع المؤتمر. الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد أمات فوريس (كوبا) (الكلمة بالاسبانية): أود سيدتي الرئيسة المشاركة في التهاني التي قدمت إليكم من قبل لتوليكم منصب الرئاسة وتوجيهكم لمناقشاتنا الصعبة. وأود كذلك تقديم التهاني للرئيس السابق لما أنجزه من أعمال، كما أود أن أحيي وزير شؤون خارجية السنغال لحضوره ولتشرفنا بالاستماع إلى أفكاره وتصوراته في البيان الذي أدلى به اليوم.

منذ أسابيع طويلة ونحن نسمع عن الطريق المسدود الذي وصلنا إليه في أعمال المؤتمر، ونتساءل عما إذا كنا في طريق مسدود أو أننا قضينا هذا الوقت كله ونحن نتخبط في الظلام بحثاً عن مخرج. فكم من اقتراح متنوع قدم إلينا، ولكن المشكلة هي أننا لم نقم حتى الآن بوضع برنامج عملنا حسبما هو منصوص عليه في النظام الداخلي لهذا المؤتمر. فكأننا نحاول بناء منزل بدون وضع مخطط لبنائه وبدأنا نناقش كيف نبني السقف وما إذا كان بناء الشرفة سيسبب مشاكل وما إذا كنا سنبدأ ببناء الشرفة أو كان من الأفضل أن نتناول أمر النوافذ قبل كل شيء.

إن النظام الداخلي للمؤتمر واضح تماماً عندما ينص في الفقرتين ٢٧ و٢٨ على أن يقوم المؤتمر في مستهل كل دورة بإقرار جدول أعماله لتلك السنة وأن يضع المؤتمر في مستهل دورته برنامجاً لعمله على أساس جدول أعماله يشمل جدولاً زمنياً بأنشطته خلال تلك الدورة. ولقد رأينا أن العديد من الاقتراحات حالت دون تمكننا بالفعل من تأدية هذا العمل الأساسي في نظرنا لمعرفة ما هي الطريق التي سنسلكها. فتتواتر الإشارات إلى الشفافية ونكرر هذه الكلمة باستمرار فأصبحت مبتذلة، ولكنا نرى أن تعدد الاقتراحات قد يكون بمثابة ستار من دخان وكلنا يعرف أن الدخان ليس بالشفاف، وأنه في الحقيقة يمنعنا من رؤية جوهر الأشياء بوضوح.

لقد قدمت مجموعة الـ ٢١ اقتراحاً في محاولة للخروج من الطريق المسدود الذي وضعنا فيه، ولكنني أعتقد أن أفضل ما يمكن لنا عمله هو القيام بالفعل بوضع البرنامج، وأن يبين كل فرد على وجه الدقة وبصورة شفافة ما يريد أن يناقش في البرنامج وما ينبغي ألاّ يناقشه المؤتمر، وأن نكف عن الحوم حول الموضوع وأن نتوخى الوضوح في بيان مواقف بلداننا كل على حدة بشأن المسائل التي يجب على هذا المؤتمر أن يتناولها. لقد قال سفير شيلي إنه توجد بعض التساؤلات. وأنا أتساءل ماذا يجري فيما يتعلق بالاقتراح المقدم بشأن برنامج العمل، وماذا يجري فيما يتعلق بمسألة نزع السلاح النووي. وأعتقد أن مجموعة الـ ٢١ بينت مرونتها وقدمت اقتراحاً وضع بهدف مساعدتنا على الخروج من هذا الطريق المسدود، ولكنا نعتقد في نهاية الأمر أن هناك حاجة إلى إجراء المشاورات التي يشار إليها هنا منذ أمد طويل، ويجب علينا أن ننتقل إلى تناول هذه المسألة الأخرى لكي نرى ما إذا كان بمقدورنا حقاً أن نكف عن التخبط في الظلام، وأعتقد، قبل كل شيء، أن مسألة البرنامج قد تساعد على توجيه الأعمال التي تنتظرنا في فترة ما انفكت تقصر يوماً بعد يوم مما يضطرنا إلى تأدية مسؤولياتنا بأسرع ما يمكن.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لسفير كوبا على بيانه. الكلمة الآن لممثل استراليا.

السيد كامبل (استراليا) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أضم صوتي إلى مجموعة الوفود التي تؤيد الآن الاقتراح المقدم من فنلندا صباح هذا اليوم بأن نتخذ مقرراً اليوم في هذه الجلسة العامة بشأن مشروع المقرر المؤرخ ٢٢ أيار/مايو بالموافقة على تعيين منسق خاص لدراسة الإجراء الذي يمكن أن يتبعه مؤتمر نزع السلاح بخصوص الألغام البرية. وبوصفنا مقدمي الاقتراح الذي أدى إلى وضع الصيغة المعروفة بنص ٢٢ أيار/مايو، نعتقد أنه أتيح لنا ما يكفي من الوقت للحصول على تعليمات، وأكثر مما يكفي من الوقت لمناقشة الاقتراح، وأنه ينبغي لنا أن نسعى الآن لاتخاذ مقرر بشأن هذه المسألة. فإن لم يكن هناك حقاً توافق في الآراء، فلنحدّد أين هي المشكلة. ولتكن العملية شفافة على الأقل. ولا يسعني إلاّ أن أقول إنني أشاطر تماماً السير مايكل وستون والسفير راماكر في مخاوفهما من إنه إذا ما حاولت الوفود منعكم من القيام رسمياً بطلب آراء الأعضاء بشأن مقترح معين إذا اقتضى الأمر ذلك، ولم يستطع الأعضاء الوقوف لإبداء رأيهم وإحصاء عددهم بشأن هذه المسألة فستكون عواقب ذلك وخيمة حقا بالنسبة إلى مؤتمر نزع السلاح. إنني أناشدكم أن تطرحوا هذا السؤال قبل نهاية جلستنا العامة لهذا اليوم.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكرا لسفير استراليا على ملاحظاته. الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد زايبرت (ألمانيا) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي أولاً بتهنئتكم على توليكم مهام رئاسة هذا المؤتمر الهامة التي تتطلب المسؤولية، وأود في الوقت نفسه أن أؤكد لكم دعمنا التام. كما أننا نعرب عن سرورنا لسماع البيان الرائع الذي قدمه سعادة وزير شؤون خارجية السنغال، السيد مصطفى نياسي.

أما فيما يتعلق بعملنا المحدد هنا، فلقد استمعنا صباح اليوم للاقتراح المقدم من ممثل فنلندا الموقر والعديد من الوفود الأخرى بالبت في نص أمامنا منذ أكثر من ثلاثة أسابيع وانبثق أصلاً من اقتراح استرالي ولكنا اشتركنا جميعاً في مناقشته وعمم علينا مرفقاً بملاحظة تفيد بأن فيه مقومات لإحراز توافق في الآراء. وقد سعينا جميعاً في غضون ذاك الوقت للحصول على تعليمات من عواصمنا، وما انفكت عاصمتي

تسألني عما يجري بخصوص هذا النص. وأسمع الآن أنه لا يمكننا اتخاذ مقرر هنا لأن هيئة غير رسمية قضت بأنه لا يوجد توافق في الآراء على اتخاذ مقرر بشأن توافق الآراء. وجلي أنه إذا ما قبل ذلك فسيصبح مؤتمرنا نفسه في أزمة خطيرة. صحيح أن موتمر نزع السلاح يعمل على أساس توافق الآراء، ولكن يتعين التوصل إلى توافق الآراء هنا في هذه القاعة وفي الجلسة العامة، ولا يجوز نقله إلى الخارج. وأي محاولة لنقل عملية اتخاذ القرار إلى هيئة خارج هذا المؤتمر ستكون تعدياً خطيراً على مسؤوليات الرئيس. بديهي أنه لكم الحرية، سيادة الرئيسة، في أن تسألوا ما إذا كان هناك توافق في الآراء بشأن مسألة معينة، وأن أي وفد حرّ في أن يقول إن بإمكانه قبول هذا التوافق في الآراء أو أن له اعتراضات عليه، بيد أنه لا يجوز لنا أن نعفي هذا المؤتمر من تأدية مسؤولياته أو أن ننقل هذه المسؤوليات إلى خارج هذا المؤتمر، إننا نشجعكم، بناء عليه، ونحثكم على طرح السؤال لمعرفة ما إذا كان هناك توافق في الآراء بشأن الوثيقة المؤرخة ٢٢ أيار/مايو.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لسفير ألمانيا على بيانه والكلمات التي وجهها إلى الرئاسة. الكلمة الآن لسفير المكسيك.

السيد إيكاسا (المكسيك) (الكلمة بالأسبانية): أعتذر لأخذي الكلمة مرة أخرى. هذا يرجع إلى أنني أود توضيح نقطتين. أولاهما هي أنني عندما أشرت إلى أن بعض الوفود تود طرح مسألة الألغام على المؤتمر للحيلولة دون إحراز أي تقدم في هذه المسألة، لم أكن بالطبع أشير إلى جميع الوفود التي تود إثارة هذه المسألة في هذا المحفل، ناهيك عن تلك الوفود التي أبدت تصميمها على التوصل إلى نتائج ملموسة بالمشاركة في المحافل التي يعتقد وفدي أنها مختصة بفرض الحظر التام الذي نأمل تحقيقه. تلك هي النقطة الأولى التي أردت توضيحها، وقد كانت ضرورية لأنه توجد وفود أخرى لا تريد بالطبع، وكلنا يعرف ذلك، إحراز أي تقدم في مجال الألغام وهو السبب الذي يدعوها إلى طرحها في إطار نزع السلاح، كما توجد وفود أخرى تضايقها للغاية عملية أوتاوا وذات وجود اتفاقية عام ١٩٨٠.

وأعتقد، وقد قدمت هذه الإيضاحات، أنه حصل بعض اللبس اليوم في هذا المحفل. فجلي أنه يحق لكل عضو في هذا المؤتمر أن يقدم اقتراحات وأنه لا يجوز حرمان أحد من هذا الحق. وجلي أنه يحق لكل عضو أن يُنظر في اقتراحه، وجلي أنه يحق للرئيس أن يسأل عما إذا كان هناك اعتراض على اقتراح معين. لا أحد ينكر ذلك. ولكن الأسلوب الذي نتبعه عادة في العمل يقضي بأن تقدم المقررات إلى المؤتمر عندما يتم التوصل عن طريق التفاوض إلى توافق في الآراء. فحيثما لم يحرز هذا التوافق فلا جدوى من أن يقدم إلى المؤتمر شيء نعرف أنه لن يتمكن من اعتماده. إن الأمر بهذه البساطة. فماذا جرى فيما يتعلق بقضية الألغام؟ يعتقد وفدي أن هذا المحفل ليس المحفل المختص بمعالجة مسألة الألغام وقد بينا هذا مراراً وتكراراً وطرحنا في الجلسات العامة أسبابنا التي تقوم في رأينا على أساس سليم. ولكننا نشكل وفداً يتميز بالمرونة كما يعلم الجميع، وقد صرحنا بأننا لن نواجه أي صعوبة في قبول تعيين منسق خاص إذا ما وجد توافق في الآراء بصدد هذا الموضوع عملاً بالشروط المنصوص عليها في البرنامج الذي اقترحته مجموعة الـ ٢١ وفي إطار هذا البرنامج. ما معنى ذلك؟ معناه أننا سنعترض على اتخاذ مقرر بالاستناد إلى النص المؤرخ ٢٢ أيار/مايو. فلدينا اعتراضات على صيغته، ولدينا اعتراضات فيما يتعلق بالإطار، وإذا طرح هذا الاقتراح أمام المؤتمر للبت فيه فسنقول لا. فإذا ما كنتم تودون، كما قال ممثل فنلندا، أن تطرح الرئيسة السؤال عليّ مرة

أخرى، فسأقول مرة أخرى للرئيسة: ٢٢ أيار/مايو - لا. إن وفدي، سيدتي الرئيسة، لا يتوارى وراء المجموعات.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لسفير المكسيك. الكلمة الآن لسفيرة الهند.

السيدة غوش (الهند) (الكلمة بالانكليزية): أعتذر لأخذ الكلمة مرة أخرى. لقد سبق أن قدمت اقتراحيي بشأن توسيع مؤتمر نزع السلاح ومسألة الألغام البرية. وإذا كنت لا أواجه أي مشكلة في قبول اقتراح سفير المغرب بمناقشة مسألة توسيع المؤتمر في إطار جلسة عامة تعقد في ٢٦ حزيران/يونيه، فما زلت أعتقد أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يخولكم بتعيين صديق للرئيس يعنى بمسألة توسيع المؤتمر، ذلك إذا أردنا حقاً توخي الجدية في تناول هذه المسألة لأن القيام بمهمة صديق للرئيس ليس مسألة تطوع بحت كما هو الأمر في حالة المنسق الخاص. فجزء من المشكلة التي نواجهها يعود إلى عدم تطوع أحد لشغل منصب المنسق الخاص، بينما يمكن تكليف شخص لتأدية مهمة معينة بصفته صديقاً للرئيس، وأعتقد أنكم بقدرتكم على الإقناع ستتمكنون بلا شك من تعقب العثور على "من يمكنه أداء هذه المهمة" في غضون أسبوع واحد.

وفيما يتعلق بمسألة الألغام البرية، أعتقد بصدق أن المسألة ليست مسألة الوقوف وإحصاء العدد، ولا أعتقد أنه يوجد أحد في هذا المؤتمر مقتنع بأن وفدي يواجه مشكلة في الوقوف ليشمل في إحصاء العدد. لا أعتقد أن ذلك هو المشكلة. ولكنا كما سبق أن بين سفير المكسيك نتوصل في الجلسات الرسمية عادة إلى قرار، ولا يتم ذلك بأسلوب التصويت السري ولكن يتم عندما نكون قد حاولنا ووجدنا أساسا ما لتوافق في الآراء، هذا ما يدفعني إلى الاعتقاد أنه يمكن لكم أن تقوموا في غضون الأسبوع القادم واعتباراً من اليوم بالتشاور مع المجموعات بشأن صيغة يمكن أن تشكل أساسا لتوافق في الآراء.

ولكن السبب الذي دعاني إلى أخذ الكلمة هو أن سفير هولندا الموقر، على الرغم من إعرابه عن مشاطرته لي في ارتباكي، قال أيضاً شيئاً يضطرني إلى بيان عدم موافقتي عليه في الجزء الاستهلالي وللسجل. وأود نظراً إلى أن هذه الجلسة هي جلسة عامة رسمية، أن أقيد ذلك في السجل لأن تلك هي تهمة اتهمت بها مجموعة الـ ٢١ على وجه الخصوص. لست مخولة بالتكلم باسم مجموعة الـ ٢١ ولكنني بصفتي من أعضاء هذه المجموعة أود أن أقول إن المجموعة لم تفرض قيوداً عند أي نقطة على عمل رئيس المؤتمر، وأود أن يقيد هذا في السجل - نظراً إلى أنه كان اقتراحاً رسمياً قدمته مجموعة الـ ٢١ خلال المشاورات الرئاسية التي تتسم بأهمية كبيرة في رأيي على الرغم من أنها ليست رسمية. فما قالته مجموعة الـ ٢١ هو بالضبط ما يلي: "تود مجموعة الـ ٢١ أن تؤكد للرئاسة أن المجموعة لن تطعن في أي بيان رئاسي يتضمن تقييماً للمسائل المتعلقة بمؤتمر نزع السلاح إذا ما استشيرت مسبقا وأُحرِز توافق في الآراء".

والرئيس في أي محفل متعدد الأطراف يمثل المحفل الذي يترأسه بأكمله، لذا كان من الطبيعي أن يقوم الرئيس باستشارة الجميع قبل الإدلاء بمثل ذاك البيان الرئاسي. وأود أن أوضح تماماً للسجل لكي يعلم، كل شخص يقرأ الوثيقة التي سيدرج فيها هذا المحضر الحرفي، حتى بعد مرور خمس سنوات، أن مجموعة الـ ٢١ لم تفرض أي "أمر بتكميم الأفواه" على الرئيس.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لسفيرة الهند على ملاحظاتها. الكلمة الآن لسفير جمهورية كوريا.

السيد سن (جمهورية كوريا) (الكلمة بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أنضم إلى الوفود الأخرى لأقدم إليكم التهانئ لتوليكم الرئاسة، كما أود أن أعرب عن تقديري للبيان الممتاز الذي أدلى به سعادة وزير خارجية السنغال. وأعرب عن شكري أيضاً للرئيس السابق، السفير برديني‌كوف، للجهود الصادقة التي بذلها في فترة رئاسته.

ويرى وفدي، فيما يتعلق بمسألة المشاورات غير الرسمية، أن عقد مشاورات رئاسية غير رسمية يعود إلى الرئيس وفقاً لأحكام النظام الداخلي الذي اعتمد قبل فترة طويلة من الزمن. ولقد قمت أثناء فترة رئاستي في وقت سابق من هذا العام بعقد عدة جولات من المشاورات الرئاسية غير الرسمية وفقاً للنظام الداخلي.

أما فيما يتعلق بالمشاورات الرئاسية التي عقدت مساء أمس، فلا أود التعليق على ما اكتنف النتائج التي أسفرت عنها من إبهام ولكن كما سبق أن بين أحدهم ليست المشاورات الرئاسية هيئة لاتخاذ القرار. وأعتقد بصفتي أحد المشتركين في مثل هذه المشاورات الرئاسية أنه بعد الاطلاع على آراء المشتركين تقع على الرئيس مسؤولية اختيار الإجراء السليم لتصريف الجلسات العامة والاجتماعات الأخرى. لذا فإن وجود أو عدم وجود تلاق في الآراء بين المشتركين، أو ما يمكن أن تسموه بتوافق الآراء، لا يمنع أي عضو في المؤتمر من تقديم طلب إلى الرئيس. وأعتقد، من هذا المنطلق، أن لموفود فنلندا الموقر، السفير رايما، الحق كل الحق في تقديم طلب إلى الرئيسة بطرح سؤال لمعرفة ما إذا كان هناك أي اعتراض على مشروع المقرر المؤرخ ٢٢ أيار/مايو المقدم بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد الذي كان موضع النقاش لفترة طويلة. ويعرب وفد كوريا، من جهته، عن دعمه التام للطلب الذي وجهه سفير فنلندا السيد رايما في هذا الصدد.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لسفير جمهورية كوريا. الكلمة الآن لسفيرة اليابان.

السيدة كوروكتشي (اليابان) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أستهل كلامي بتقديم التهانئ إليكم لتوليكم منصب رئاسة المؤتمر، ولا شك في أنني أؤكد لكم تعاون وفدي الصادق معكم. وأود أيضاً أن أضم صوتي إلى هؤلاء الذين أعربوا عن تقديرهم للبيان الشديد الأهمية الذي أدلى به وزير خارجية السنغال.

وسأقصر ملاحظاتي على مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. وأعتقد أننا نظرنا في مشروع هذا المقرر بما فيه الكفاية، وخلصنا بعد دراسة دقيقة للغاية إلى وضع نص سعينا جميعا لطلب تعليمات بشأنه من حكوماتنا، وأظن أن مشروع هذا المقرر بالذات أصبح جاهزاً للبت فيه. والسؤال السليم الذي ينبغي لكم طرحه الآن هو ما إذا كان هناك أي اعتراض على مشروع المقرر هذا. إنني أشاطر بالطبع في القلق الذي أعرب عنه متحدثون سابقون عندما قالوا إن عدم توافر ما يسمى بتوافق الآراء، والتدابير التي ينبغي اتخاذها قبل ذلك، ينبغي ألاّ تمنع المؤتمر من اتخاذ المقرر في جلسته العامة. وإنني أناشدكم، بناء عليه، الشروع في اتخاذ المقرر خلال الجلسة العامة في أقرب وقت ممكن.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لسفيرة اليابان وقد أحطت علماً بالنداء الذي وجهته. الكلمة الآن لسفيرة فرنسا.

السيدة بورغوا (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): اسمحوا لي بأن أقدم التهانئ لتولي السنغال منصب الرئاسة في مؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي بأن أعرب لكم أيضاً عن الاهتمام البالغ الذي استمع به وفدي إلى وزير الدولة وزير شؤون خارجية بلدكم وهو يرسم لهذا المؤتمر برنامج عمل طموحاً وواقعياً في الوقت نفسه، ذكر فيه على وجه الخصوص إمكانية تعيين منسق خاص معني بمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد.

لقد توليتم هذا المنصب بمسؤوليته الكبيرة في وقت عصيب بالنسبة إلى المؤتمر، وهذا الموقف العصيب لا شك في أنه يضعكم أنتم بدوركم في موقف صعب للغاية. لقد استمعت باهتمام للنصائح التي انهالت عليكم من جميع الجهات بخصوص ما يمكن أن تفعلوه أو ما ينبغي أن تفعلوه أو لا تفعلوه أو لا يمكن أن تفعلوه، وبدأت أتساءل عما إذا كانت جميع هذه المسائل المتضاربة ستتيح لنا المضي قدماً لبلوغ الهدف المحدد الذي نشارك فيه جميعاً، ألا وهو هدف القيام أخيراً بعمل قليل في مؤتمر نزع السلاح.

ولقد أبدى سفير المكسيك في هذه المناسبة، كعادته في أغلب الأحيان، لباقة هائلة وشجاعة كبيرة، لباقة هائلة لأنه أخذ على عاتقه طرح السؤال الذي كان يطلب إليكم طرحه والذي صعب عليكم طرحه، وهو السؤال التالي: هل يوجد أي اعتراض على مشروع المقرر المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧؟ فطرح السؤال واضحاً بهذه الصيغة. وأجاب متحولاً في هذه المرة من اللباقة إلى الشجاعة المتأصلة، بما أن لكل الوفود حقاً في الإعراب عن رأيها بشأن أي موقف كان، أجاب قائلاً نعم، تعترض المكسيك على المقرر المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧. ويبدو لي، بالتالي، أننا بعد أن قضينا صباحاً مخيباً للأمل شيئاً ما، ربما خطونا خطوة إلى الوراء الآن ولكننا في الوقت نفسه خطونا خطوة إلى الأمام من حيث تحقيق الشفافية. فأصبحنا نعرف الآن أنه يوجد في هذه المرحلة وفد واحد على الأقل يعترض على المقرر وأنه ينبغي بالتالي العودة إلى العمل وطرح المسألة من جديد ربما باستخدام صيغة مختلفة عن تلك التي استخدمت حتى الآن. ولكننا لن نغادر هذه القاعة قبل الحصول أخيراً على رد على السؤال الذي طرحه العديد من بيننا وطرحته أنا على نفسي، ألا وهو: هل يوجد أو لا يوجد توافق في الآراء؟ لا يوجد حتى الآن توافق في الآراء.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لسفيرة فرنسا على بيانها. الكلمة الآن لسفير المغرب الذي أثار نقطة نظام.

السيد بن جلون - تويمي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية): أعتقد، بعد بيان السفير دي إيكاسا سفير المكسيك والسفيرة بورغوا سفيرة فرنسا، أنه تم الرد على السؤال الذي طرح وكان موضوع هذه المناقشة. ألا يمكننا رفع الجلسة بما أنه تمت الإجابة على السؤال. أعتقد بأنه ينبغي لكم الآن أن توضحوا لنا ما تودون عمله في المستقبل، إذ إننا فيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه سفير فنلندا حصلنا على الرد. وقد أصبح بوسعنا، بالتالي أن نقلب الصفحة ونناقش أموراً أخرى.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لسفير المغرب. الكلمة الآن للسفير دي إيكاسا.

السيد دي إيكاسا (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): تفادياً للالتباس، ولعلم الجمهور الذي يبدو أننا أصبحنا جميعاً نوجه إليه الكلمة الآن، أبين أن وفد المكسيك لا يعترض على توافق في الآراء بشأن تعيين منسق معني بمسألة الألغام وفقا لأحكام اقتراح مجموعة الـ ٢١. لم أشأ أن يطرح سؤال ممثل فنلندا خلال الجلسة لسبب بسيط هو أن اعتراضاتنا على الوثيقة المؤرخة ٢٢ أيار/مايو هي اعتراضات شكلية وأننا لا نرغب في أن يهمل الاقتراح، فكم نحن سعداء لأن الرئيسة لم تطرح السؤال! فلو كانت قد فعلت لاعترضنا على اعتماده.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لسفير المكسيك. كنت أنوي إعطاء الكلمة لآخر متحدث أدرج اسمه في القائمة الموجودة أمامي، السفير راماكر، قبل استخلاص الاستنتاجات من كل ما سمعناه صباح هذا اليوم، ولكنني أرى أن ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية طلبت الكلمة أيضاً. فأود، بالتالي أن أعطي الكلمة لهذين الممثلين وسنبت فيما بعد فيما سنفعله من الآن وحتى نهاية جلستنا لهذا الصباح. الكلمة الآن للسيد السفير راماكر فليتفضل.

السيد راماكر (هولندا) (الكلمة بالانكليزية): سأتكلم بإيجاز شديد فقط لكي يدرج كلامي في السجل، على الرغم من أن البيان الذي أدليت به صباح هذا اليوم قد قيد في السجل طبعاً - ولكني أريد أن أبين مجرد نقطة واحدة، هي أنني أود - كرد فعل على كلام سفيرة الهند الموقرة التي غادرت القاعة في غضون ذلك ولكني تمكنت وهي تغادر من أن أنقل إليها فحوى ما سأقوله - أن أقول فقط أنني لم أذكر في أي وقت من الأوقات في بياني صباح هذا اليوم عبارة "مجموعة الـ ٢١" أو "بتكميم الأفواه". بل أنني مسرور جداً، على العكس، لما سمعته من سفيرة الهند - وقد بينت ذلك من قبل في بياني - من أنها ترى بوضوح تام أهمية دور رئيس مؤتمر نزع السلاح. وكما سبق أن أشرت إليه، كان الدافع الرئيسي للبيان الذي أدليت به صباح هذا اليوم هو التحذير قولاً إنه يجب علينا كوفود أن نحترم امتيازات رئيس المؤتمر وبالطبع أنه يجب من جهة أخرى أن يستخدم الرئيس تلك الامتيازات استخداماً تاماً. ولكن يجب طبعاً أن يجد الرئيس نفسه في وضع يمكنه من ذلك، ولا أحسدكم بناء عليه، سيادة الرئيسة، على مهامكم ولكنني أعتقد أن الأمر أساسي، وإنه ليسعدني تماماً ما تبين لي من البيانات الأخرى صباح هذا اليوم من أن الأمر ما زال على ما يبدو ممكناً، أي أن الوفود الموجودة في هذه القاعة ستسمح للرئيسة باستخدام امتيازاتها استخداماً تاماً وأنها ستتيح لها الفرصة لتأدية مسؤولياتها الكاملة.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً للسفير راماكر. الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة كريتينبرغر (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): سأقدم ملاحظاتي بإيجاز لأننا أصبحنا الآن في بداية المساء أو نهاية الصباح، حسب ما ينظر إليه الفرد. لقد شعرت بشيء من القلق إزاء المناقشة التي دارت حول النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح ودور توافق الآراء، وبوصفي من القلائل في هذه القاعة الذين لهم تاريخ طويل في أعمال مؤتمر نزع السلاح، أود على الأقل أن أعرب عن تصور وفدي لكيفية تطبيق هذا النظام. فلا يوجد في رأينا في النظام الداخلي للمؤتمر ما يلزم بوجود توافق في الآراء قبل تقديم مقرر. بيد أنه يجب لاعتماد مقرر أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنه. ويوجد

هنا فرق هام. فوجود التوافق في الآراء في حد ذاته، أو عدم وجوده، يتحددان بعملية اتخاذ المقرر. وفي حين أن وفدي ممتن لمعرفة مواقف الوفود الأخرى والكيفية التي قد تتخذ بها مقرراً عندما يطرح المقرر، فإن الإعراب عن المواقف الوطنية ليس بديلاً لاتخاذ مقرر. وبناء عليه، وهذا على الأقل هو رأي وفدي، ما زال قائماً طلب طرحكم المقرر للبت فيه.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية. لقد طلب سفير كوبا إلقاء كلمة موجزة.

السيد أمات فوريس (كوبا) (الكلمة بالاسبانية): ذُكِر أنكم وجهتم السؤال، سيادة الرئيسة، ولكننا لم نسمعكم توجهون أي سؤال، وإننا لنتساءل عما إذا كانت بعض الوفود ستتخذ هذا القرار بالنيابة عنكم. إن ما يفهمه وفدي هو أنه توجد ممارسة في هذا المؤتمر وينبغي لنا ألاّ نحيد عنها. فالمسائل تقدم للبت فيها عندما يتوافر بشأنها عن طريق التفاوض توافق في الآراء؛ والتوافق لا يمكن أن ينشأ عن طرح المسألة بل عن تلك المفاوضات، وجلي أنه بُيِّن بوضوح أن هذا التوافق غير متوافر هنا. لقد قامت مجموعة الـ ٢١، باستثناء اثنين أو ثلاثة من البلدان الأعضاء فيها، بإعطاء فكرة واضحة تماماً عن موقفنا، لذا لا يمكن لنا أن نعتقد أنه يمكن التوصل إلى توافق في الآراء في هذا الصدد. وأعتقد أن موقف كوبا عرض أكثر من مرة. فنحن لا نعترض على مناقشة الأمور في إطار برنامج عمل يحدد البنود التي يتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يناقشها، ونود أن يكون هذا الموقف واضحاً تماماً، لأننا لم نسمعكم، بالإضافة إلى ذلك، توجهون السؤال، في حين تشير وفود عديدة إلى الأمر وكأنكم وجهتم السؤال.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لسفير كوبا لما قدمه من إيضاحات.

أود الآن بعد هذه الساعات الطويلة التي تسنى فيها لكل واحد من بينكم الإعراب عن رأيه، أن أقول لكم ما يلي. ما من وفد أو مجموعة حاولا إعاقة عمل الرئاسة، أصر على بيان ذلك وتكراره، فما أكنت لأقبل ذلك ولن أقبله أبداً. إنني أتعهد بتأدية مسؤوليات الرئاسة تأدية كاملة على غرار ما فعله من قبل أسلافي في هذا المنصب، ولا شك كما سيفعله من سيتولون الرئاسة فيما بعد. لقد جرت العادة في أعمال المؤتمر على محاولة التوصل أثناء المشاورات إلى توافق في الآراء وعرض النقاط التي تتطلب المناقشة في الجلسة العامة بعد إحراز التوافق المذكور. حاولت تطبيق هذا النهج، هذا ما أدى، في المشاورات الرئاسية التي أجريتها الأمس ١١ حزيران/يونيه عندما طرحت مسألة تقديم طلب في الجلسة العامة المعقودة صباح هذا اليوم للبت في الوثيقة CD/1458 التي يطلب فيها تعيين منسق خاص معني بمسألة الألغام، إلى عدم وجود توافق في الآراء بشأن طلب البت. ولم يكن الأمر يتعلق بالتوصل إلى توافق في الآراء للسماح للرئيسة بطرح سؤال. ولقد بينت المجموعات بكل وضوح أنه لا يوجد توافق في الآراء لاتخاذ مقرر اليوم، لذا، بعد أن أبدى جميع المشتركين رأيهم عدة مرات خلال المشاورات الرئاسية، اقترح علينا رفع الجلسة العامة لإجراء مشاورات غير رسمية مفتوحة للجميع لمناقشة المسألتين اللتين تتسمان بأولوية قصوى من بين المسائل المعروضة علينا، ألا وهما: مسألة الألغام ومسألة برنامج العمل. ولم نتمكن الأمس من التوصل إلى أي توافق في الآراء لتعيين أيهما سينظر فيها أولا.

وأود، بالتالي، أن أكرر أنه ما من مجموعة أصرت على التوصل مسبقاً إلى توافق في الآراء وطالبت بألا تطرح الرئاسة سؤالا ما لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء. وكذلك بينت لممثلي ومنسقي مجموعة طرحت علي هذه المسألة أنه يحق لكل وفد ولكل عضو في المؤتمر أن يطرح السؤال على المؤتمر وأن يطلب إلى المؤتمر اتخاذ موقف. ولقد وجدنا أنفسنا في هذا الوضع صباح هذا اليوم. إذ طلب وفد هو وفد فنلندا بتأييد من عدة وفود أخرى أن يطرح السؤال على المؤتمر فيما يتعلق بالوثيقة CD/1458 بصيغتها المنقحة في ٢٢ أيار/مايو. وأكرر مرة أخرى، قدِّم طلب بشأن الوثيقة CD/1458 بصيغتها المنقحة في ٢٢ أيار/مايو. لذا أطرح السؤال على المؤتمر: هل يوجد أي اعتراض على الاقتراح. لقد اعترضت المكسيك. فلدينا اعتراض واحد. ولكنني أكمل سؤالي. فالسؤال الذي طُلب طرحه على المؤتمر هو ما إذا كان يوجد أي اعتراض على الاقتراح بتعيين منسق خاص معني بمسألة الألغام وهو الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/1458 المقدمة في ٢٢ أيار/مايو. ولقد تبين للمؤتمر أنه يوجد اعتراض، وقد جرت العادة في عمل مؤتمر نزع السلاح على أنه عندما يوجد اعتراض لا يوجد توافق في الآراء، وإذا لم يوجد توافق في الآراء تجب مواصلة المشاورات بشأن المسألة المطروحة للتوصل إلى صيغة سحرية تستخدم، كما ذكَّرت به سفيرة الهند قبل فترة، كأساس للتوصل إلى توافق الآراء بشأن كل من المسألتين المعروضتين علينا. الكلمة الآن لسفير فنلندا.

السيد رايما (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية): أعتذر لأخذ الكلمة مرة أخرى في هذه الساعة المتأخرة. لقد تشوش فكري تماماً الآن. لقد أشرتم بنفسكم إلى بياني وإلى الطلب الذي قدمته وقمتم بطرح السؤال عما إذا كان يوجد أي اعتراض على أساس المقترح CD/1458. ثم قلتم إنه يوجد اعتراض على ما يبدو. أما فهمي للموقف فهو مختلف. فإذا ما كنت قد استمعت باهتمام لما قاله سفيرنا المكسيكي، فقد استمع هو باهتمام لبياني الذي أوضحت فيه أنه بعد تقديم هذا الاقتراح في ٢٢ أيار/مايو أسفرت المشاورات المكثفة في نفس اليوم عن صيغة جديدة منقحة اتفق عليها كحل وسط وتم تعميمها بجميع اللغات. فإذا ما نظرت إلى الأمر بطريقة إيجابية بحتة، وجدت أن اعتراض سفيرنا المكسيكي كان على الشكل وليس على مضمون الصيغة المنقحة. وإذا ما تطلب الأمر إيضاحات إضافية، اقترح عدم اختتام الجلسة العامة بل مواصلة هذه الجلسة العامة الرسمية في وقت لاحق من مساء هذا اليوم.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لسفير فنلندا. وأود أن أصحح ما قلت. لقد ذكرت الوثيقة CD/1458 التي استخدمت كأساس للوثيقة المؤرخة ٢٢ أيار/مايو، فالأمر هو كذلك بالفعل. الكلمة الآن لممثل سوريا.

السيد العرفي (الجمهورية العربية السورية) (الكلمة بالعربية): شكراً أولاً، على توضيحكم الأخير، السيدة الرئيسة، أعتقد بأنه حان الوقت لكي نتوقف عن الألعاب التي يقوم بها البعض في هذا المؤتمر. الوضع واضح ليس هناك توافق في الآراء على الاقتراح الاسترالي المعدل وجميع من حاول فرض اتخاذ قرار هذا اليوم يعرف أن هذا القرار لن يُتخذ وأعتقد أن موقف سفير المكسيك واضح لسفير فنلندا وواضح للجميع كما هو واضح لي وواضح لكم السيدة الرئيسة. لذا أعتقد أن اقتراح سفيرة الهند المقدم في وقت سابق باختتام هذه الجلسة والاستمرار في المشاورات غير الرسمية للتوصل إلى توافق في الآراء، كان يمكن أن يوفر علينا الوقت.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لممثل سوريا. لقد أصبحنا الآن على بينة. لا يوجد توافق في الآراء بشأن طلب تعيين منسق خاص معني بمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. فلنعترف بأمانة بأننا كنا جميعاً نعلم ذلك. كنت أود في المشاورات الرئاسية التي أجريت الأمس مواصلة المشاورات غير الرسمية للتمكن من إيجاد حل لكن لم يتسن ذلك بعد. اقترح عليكم من جديد أن تتيحوا للرئاسة فرصة مواصلة المشاورات للتمكن من إيجاد حل يمكن أن يحظى بموافقة جميع الأطراف. فإذا ما وافقتم على ذلك فسأجري هذه المشاورات بأساليب مختلفة أطلب إليكم أن تتركوها لتقديري. الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة كريتينبرغر (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): شكراً لكم على الأقل لطرحكم السؤال الذي طلب إليكم طرحه. أود أن أطلب بعض الإيضاحات بشأن ملخصكم. أعتقد أنني سمعتكم تقولون إنه لا يوجد توافق الآراء في المؤتمر بشأن تعيين منسق خاص معني بمسألة الألغام. وأعتقد أن ما لم نتفق عليه هو اقتراح محدّد، الوثيقة CD/1458 بصيغتها المنقحة في ٢٢ أيار/مايو. فآمل ألاّ نستخلص من ذلك نتيجة سابقة لأوانها قولاً بأنه لا يوجد إطلاقا توافق في الآراء بشأن تعيين منسق خاص.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية. الأمر يتعلق حقاً بالوثيقة الصادرة في ٢٢ أيار/مايو التي تطلب من المؤتمر اتخاذ مقرر بتعيين منسق خاص معني بمسألة الألغام. الكلمة الآن لسفير المغرب.

السيد بن جلون - تويمي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية): أود فقط أن أعرب عن تأييدي لأسلوبكم في التفكير من أجل المستقبل وأقول إنه نظراً إلى أنه كان يوجد مشروع مقرر مقدم لكي يبت فيه المؤتمر وإلى أن هذا المشروع لم يعتمد، ما عاد هذا المشروع يشكل أساس مشاوراتنا. لذا ستبدأ الآن مشاورات جديدة بخصوص هذا الموضوع ولكن على أسس جديدة. لقد أصبح هذا النص ميتاً.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لسفير المغرب لتوضيحه أسلوب عملنا. سأواصل بالتالي مشاوراتي مع مختلف الوفود المعنية لنرى ما إذا كان يمكن لنا أن نتناول هذه المسألة بأسلوب آخر، وهو أمر لا يستبعد أبداً في ضوء المقترحات العديدة الموجودة أمامنا. ولدينا ايضاً طلب مقدم من سفير المغرب بتكريس الجلسة العامة التي ستعقد في ٢٦ حزيران/يونيه للنظر في مسألة توسيع المؤتمر بصورة شاملة. فإذا لم يكن لدى المؤتمر اعتراضات على ذلك فستكرس الجلسة العامة المقرر عقدها في ٢٦ حزيران/يونيه لدراسة هذه المسألة. الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد كيسكينتيبيه (تركيا) (الكلمة بالانكليزية): لا أنوي الاعتراض على ذلك ولكنني أود أن أبين ما نوليه من أهمية كبيرة لمناقشة مسألة توسيع المؤتمر وأننا نود حضور ذاك الاجتماع. ونود بناء عليه أن نقترح عقد جلسة عامة في أي وقت من الأوقات في غضون الأسبوع المقبل لكي يتمكن رئيس وفدنا من حضور الاجتماع المذكور.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لممثل تركيا. الكلمة الآن للسفير راماكر.

السيد راماكر (هولندا) (الكلمة بالانكليزية): لدي، كآخرين، خبرة طويلة وتاريخ طويل في هذا المؤتمر. ولكنني لست متيقناً من أنني فهمت ما طلبتم إلينا تواً البت فيه، سيادة الرئيسة. لا أواجه أي مشكلة في قبول اقتراح المغرب بمناقشة مسألة توسيع المؤتمر في جلسات عامة. وهذا الموضوع ملح كما لاحظ ممثل المغرب عن حق وهناك غيره مواضيع عديدة في انتظارنا، ولكن السؤال الذي يراودني عندما استمع إليكم هو هل تعنون أن الجلسة العامة المقبلة التي ستعقد يوم الخميس المقبل ستكرس فقط لهذه المسألة، فأنا لست مطلعاً على قائمة المتحدثين ولا أعرف ما إذا كانت هذه القائمة قد وضعت، بيد أنه يحق للوفود، بالطبع، أن تدلي ببيانات أثناء الجلسات العامة. لقد درجت عادتنا فيما مضى على إقرار شيء يسمى ببرنامج العمل في مطلع العام، والفكرة هي أنه يمكن في فترات معينة من العام تركيز الجلسات العامة على بعض المواضيع وليس تكريسها لهذه المواضيع. لقد تخلينا عن هذه العادة بالطبع، وأصبحنا الآن نستخدم مفهوم برنامج العمل على نحو آخر فيما يبدو، ولكن تلك كانت الفكرة الأصلية التي ما زالت قائمة عملياً، لذا أعتقد أنه إذا كان بمقدورنا أن نكرس طبعاً شيئاً من الوقت خلال الجلسة العامة للغرض الذي اقترحه ممثل المغرب، ينبغي ألاّ نعتبر أن الجلسة ستكرس كلياً لتناول ذاك الموضوع، ذلك لأنه قد توجد، كما قلت، وفود - ليس وفدي من بينها في الوقت الحاضر - تود الإدلاء حسب العادة ببيانات عادية خلال الجلسة العامة. لذا أود الاستماع منكم إلى إيضاحات بشأن ما كنتم تقصدون بالضبط عندما قدمتم ذاك الاقتراح.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً للسفير راماكر وأشيد بخبرته. وأطرح السؤال الآن على المؤتمر للتثبت من إجراء المتابعة الذي يعتزم اتخاذه بشأن اقتراح سفير المغرب، الذي يطلب على وجه التحديد تكريس الجلسة العامة التي ستعقد في ٢٦ حزيران/يونيه، أي بعد أسبوعين، لمسألة توسيع المؤتمر. ولكننا نعرف جميعاً أنه يحق لكل وفد أن يثير المسائل التي يود إثارتها أثناء جلساتنا، ولا أذكر أنني استخدمت عبارة تكريسها "فقط" لمسألة توسيع المؤتمر. وأود أن أذكركم بأن المترجمين الفوريين سيمهلوننا خمس دقائق لا أكثر، وقد أبدوا جميعاً صبراً كبيراً. الكلمة الآن لسفير المغرب.

السيد بن جلون - تويمي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية): ما كنت أنوي قط أخذ الكلمة من جديد. طلبت عقد هذه الجلسة بعد أسبوعين، أولاً لكي يتسنى للجميع الاستعداد لها وإدراك أن هذه الجلسة ستكرس بصورة عادية لمسألة توسيع المؤتمر. ولا توجد بالطبع أي مشكلة إذا ما حضر وزراء عابرون للإدلاء ببياناتهم. وإذا وجد وفد يريد طرح موضوع آخر وهو يعرف كل المعرفة أننا نود مناقشة مسألة توسيع المؤتمر، ففي ذلك رسالة إلينا تفيد أنه قد لا يكون مهتماً حقاً بهذا الموضوع في هذا الوقت، ولكل أن يؤول ذلك كما يشاء. ولكن جوهر ما اقترحته هو بكل بساطة أن نقول إن موضوع تلك الجلسة العامة سيكون موضوع توسيع المؤتمر، ولكن يحق لكل فرد أن يفعل ما يشاء. وفي جميع الأحوال لا يمكن لأحد أن يتكلم إلاّ باسم بلده ووفقاً للتعليمات التي يوجهها له بلده. فإذا لم نستلم أي تعليمات بالتحدث في هذه المسألة واستلمنا تعليمات بالتكلم عن مسألة أخرى، فلا شك في أنه لا يمكن لأحد أن يمنعنا عن ذلك. أعتقد أن اقتراحي كان واضحاً للغاية وأن الجميع يفهم تماماً ما أعنيه. نود معرفة رأي أعضاء المؤتمر في موضوع توسيع المؤتمر، وما هو الاتجاه الذي يودون انتهاجه في ذلك، فإذا ما جرى ذلك في جلسة عامة، فسيوجد أمامنا نص يمكن أن نرجع إليه ثم نناقشه متى وجدنا منسقاً خاصاً.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لسفير المغرب على ما قدمه من إيضاحات بشأن طلبه. الكلمة الآن لسفير المملكة المتحدة.

السير مايكل وستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (الكلمة بالانكليزية): أود فقط أن أسترعي انتباهكم إلى المادة ٣٠ من النظام الداخلي. فلا أعتقد أن المسألة هي مسألة حضور وزير لكي نتمكن من التحدث لإثارة أي موضوع ذي صلة بأعمال المؤتمر. فلا أعتقد أنه يمكن تكميم أفواهنا في ذلك أو في أي شيء آخر. لذا أقترح بإيجاز أن تقوموا بمناقشة الموضوع في مشاورات غير رسمية أو قبل اتخاذ مقرر في هذا الشأن.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لسفير المملكة المتحدة. لدينا الآن هذا الاقتراح الذي قدمه سفير المغرب صباح هذا اليوم بتكريس جلسة عامة لمسألة توسيع المؤتمر. وأرى أن وفوداً معينة تود مواصلة صقل هذه المسألة خلال المشاورات. ويمكن لنا، بناء عليه، أن نضطلع بالمشاورات بشأن هذه المسألة على أن نكرس لها جلسة عامة عندما تنضج. الكلمة الآن لممثل سوريا.

السيد العرفي (الجمهورية العربية السورية) (الكلمة بالعربية): هناك اقتراح من المغرب وسألتِ سؤالاً محدداً هل هناك اعتراض أنا لم أسمع أي أحد يعترض على الاقتراح المغربي، فلذلك لا داعي للتأخير. شكراً.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لممثل سوريا. الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة.

السير مايكل وستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (الكلمة بالانكليزية): أعترض إذن على ذاك الاقتراح على أساس أنه يخالف المادة ٣٠ من النظام الداخلي.

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): شكراً لممثل المملكة المتحدة. وأعتزم بالتالي طرح هذه المسألة في مشاوراتنا كما أعتزم مواصلة المشاورات بشأن مسألة تعيين منسق خاص معني بالألغام البرية المضادة للأفراد. وفيما يتعلق بمسألة توسيع المؤتمر، سآخذ أيضاً بالاقتراح المقدم الذي لا يتنافى مع المقترحات الأخرى المقدمة، وسأحاول معرفة ما إذا كان هناك صديق للرئيس مستعد للتضحية بنفسه لإزالة العقبات أمام هذه المسألة. أود أن أعرب لكم جميعاً عن شكري لما أبديتم من صبر ولما أسهمتم به في أعمالنا.

ستعقد الجلسة العامة المقبلة يوم الخميس ١٩ حزيران/يونيه في الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠